مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٣ المجلد ١٣/ العدد ٤

أوقاف سليمان عبد الهادي في فلسطين
١٢٥٣هـ/١٨٣٧م – ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م دراسة تحليلية

أ . د . محمد ماجد الحزماوي
كلية الآداب والعلوم – قسم العلوم الإنسانية –جامعة قطر

البريد الإلكتروني Email : mmhizmawi@yahoo.com

الكلمات المفتاحية: سليمان عبد الهادي، نابلس، جنين، الوقف، سجلات محكمة نابلس الشرعية.

كيفية اقتباس البحث

الحزماوي ، محمد ماجد، أوقاف سليمان عبد الهادي في فلسطين١٢٥٣هـ/١٨٣٧م – ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م دراسة تحليلية، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، تشرين الاول ٢٠٢٣،المجلد:١٣ ،العدد:٤ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

The endowments of Suleiman Abd al-Hadi in Palestine 1253 AH / 1837 AD - 1255 AH / 1839 AD : an analytical study

Muhammad Majed Al- Hizmawi
Qatar University – College of Arts and Sciences-Department of Humanities.

Keywords : Suleiman Abd al-Hadi, Nablus, Jenin, Endowment, Nablus Sharia Court.

How To Cite This Article
Al- Hizmawi, Muhammad Majed, The endowments of Suleiman Abd al-Hadi in Palestine 1253 AH / 1837 AD - 1255 AH / 1839 AD: an analytical study, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, October 2023,Volume:13,Issue 4.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

ABSTRACT

This study aims to investigate the texts of the endowments of Suleiman Abd al-Hadi through tracking the endowed properties of various types, and how the endower obtained the , in addition the conditions set by the endower in each of them.

In this study, the researcher relied on several approaches, the most important of which is the historical and analytical approach based on collecting historical scientific material, coordinating and organizing it, then analyzing it and synthesizing the information extracted from legal documents. He also relied on the statistical quantitative approach, which relies on collecting numerical data, presenting it in tables, and analyzing it. The study also relied on the comparative approach by comparing the four endowments and comparing the real estate contained in them with the real estate acquired by the endower contained in various legal records.

The study relied mainly on the texts of endowments, in addition to the records of the Nablus Sharia Court. The study was divided into several axes that dealt with the life of the endower, the language of endowments, the conditions of the endower, and endowed real estate.

The study concluded with several results, the most important of which is that the endower was able, through his job and influence, to obtain large and illegal real estate, and his family became one of the most important families in the Nablus Mountain region during the period of Egyptian rule over the Levant, which contributed to the arrival of this family to power and leadership, so it combined the real estate and administrative powers, and was a city Nablus, the main nucleus of that family's power .

The study was confined to a specific place and time. Temporally, it dealt with the period between**1253 AH/1837 AM-1255 AH/1839 AM** As for the place, it was the cities of Nablus and Jenin, in addition to other areas where the endower owns certain real estate.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في نصوص وقفيات سليمان حسين عبد الهادي من خلال تتبع العقارات الموقوفة بمختلف أنواعها وأصنافها وآلية حصول الواقف عليها قدر الإمكان. واتبع الباحث في هذه الدراسة مناهج عدة أهمها المنهج التاريخي التحليلي القائم على جمع المادة العلمية التاريخية وتنسيقها وتنظيمها ثم تحليلها وتركيب المعلومات المستخرجة من الوثائق الشرعية، واعتمد أيضًا على المنهج الكمي – الإحصائي من خلال الأسلوب الإحصائي الذي يرتكز على جمع البيانات الرقمية للاستدلال بها وعرضها جدوليًا وتحليلها. كما اعتمدت الدراسة على المنهج المقارن من خلال المقارنة بين الوقفيات موضوع الدراسة بالإضافة إلى المقارنة بين العقارات الواردة في الوقفيات من جهة والعقارات التي تملكها الواقف الواردة في مختلف السجلات الشرعية من جهة ثانية.

اعتمدت الدراسة بشكل أساس على نصوص الوقفيات بالإضافة إلى سجلات محكمة نابلس الشرعية لما تحتويه من مادة علمية وثائقية أصيلة ومعلومات قيّمة ومهمة لا تتوفر في المصادر الأخرى. ويتوفر من هذه السجلات نسخة مصورة بمكتبة جامعة النجاح الوطنية، ونسخة أخرى محفوظة بمركز الوثائق والمخطوطات ودراسات بلاد الشام بالجامعة الأردنية. واشتملت الدراسة على محاور عدّة تناولت: حياة الواقف، ولغة الوقفيات وصيغة الوقف، وشروط الواقف، والعقارات الموقوفة: الزراعية والعمرانية والصناعية والتجارية والحضارية.

وخلصت الدراسة إلى نتائج عدة؛ أهمها أن سليمان عبد الهادي تمكن من خلال استغلال منصبه ونفوذه من الاستحواذ على عقارات مختلفة زراعية وعمرانية وتجارية وصناعية، وغدت أسرة آل عبد الهادي خلا فترة الحكم المصري من أبرز العائلات في منطقة جبل نابلس ذات النفوذ السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وتمكنت من أن تنافس عائلات مدينية عريقة وريفية متنفذة. ولا شك أن الحكم المصري أسهم بشكل رئيس في بلوغ هذه العائلة ذروة السلطة والزعامة معًا، فجمعت بين سلطتين هامتين هما السلطة العقارية والسلطة الإدارية. وشكلت مدينة نابلس التي باتت تخضع لحكم هذه الأسرة النواة الرئيسة في سلطة العائلة .

وانحصرت الدراسة في إطار زماني ومكاني محددين، ففي الإطار الزماني تناولت الفترة ما بين ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م – ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م بينما تمثل المكان بمدينتي نابلس وجنين بشكل رئيس بالإضافة إلى بعض المناطق الأخرى التي تملك فيها الواقف عقارات مختلفة .

المقدمة

شرع الإسلام الوقف وندب إليه وجعله قربة من القرب التي يتقرب بها اليه، فالوقف في الإسلام صدقة جارية، لذا فقد عمل المسلمون منذ أن عرف الوقف على حبس أموالهم على ذريتهم وعلى جهات البر والخير . وقد وجد الوقف منذ عهد الرسول صلى الله عليه وسلم والصحابة، ثم تطورت أحكامه ونظمه ومؤسساته في مختلف المذاهب الفقهية، وتعكس هذه التطورات الأهمية الدينية للوقف ومهمته في الحفاظ على المجتمع ونسيجه الاجتماعي لما يحققه من تكافل اجتماعي بين مختلف أفراد المجتمع وفئاته لما يؤديه من وظيفة اجتماعية مهمة في المجتمع المحلي [١] .

ويعرف الوقف أنه تحبيس الأصل ، وتسبيل المنفعة على بر أو قربة بحيث يصرف ريعه إلى جهة بر تقرباً إلى الله . ويقصد بالأصل هو ما يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه، وبالتالي فان قوام الوقف هو حبس العين بمنع التصرف بها بالبيع أو الرهن أو الهبة، كما أنها لاتنتقل بالميراث[٢].

انتشرت الأوقاف بنوعيها الخيري والذري في فلسطين في مختلف العصور الإسلامية وبخاصة خلال العهدين الأيوبي والمملوكي، غير أن العهد العثماني شهد تطورًا ملحوظًا في تطور الأوقاف وازدهارها، وبخاصة الذرية منها التي لم تعد مقتصرة على الأعيان والمتنفذين في المجتمع بل شارك في ذلك مختلف الفئات الاجتماعية الأخرى.

وتنوعت العقارات الموقوفة سواء أكانت في الوقف الخيري أو الذري لتشتمل على مختلف أنواع العقارات الزراعية والسكنية والتجارية والصناعية والحضارية من أراضٍ زراعية بمختلف

أنواعها كالكروم والحواكير والبساتين والجنائن والدور والمرافق السكنية والدكاكين والمخازن والمصابن والمقاهي وغير ذلك من مختلف أنواع العقارات غير المنقولة. وكانت هذه العقارات إما توقف جميعها أو حصص محددة منها وِفق ما كان يمتلكه الواقف فيها.

ترجمة الواقف:

ينتسب سليمان حسين عبد الهادي إلى أسرة آل عبد الهادي التي تعود أصولها وِفقًا لرواية المؤرخ النابلسي إحسان النمر إلى قبيلة الشقران التي كانت تقيم في منطقة البلقاء في شرق الأردن، ونتيجة للصراعات القبلية التي شهدتها المنطقة خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر الميلادي هاجر جدها الأول زين الشقران وأبناء عشيرته إلى فلسطين حيث استقر بداية في مرج ابن عامر ثم انتقلت العائلة فيما بعد لتقيم في قرية عرابة[٣].

ورث عبد الهادي والده الشيخ صالح في مشيخة عرابة، ثم ورثه من بعده ابنه الشيخ حسين الذي أخذ يعمل على تقوية نفوذه ومكانته حتى غدى من أبرز "وجوه الديرة وأساطينها والمتكلمين فيها وصار له صفوف وحلوف نظير غيره"[٤]. وغدت أسرة آل عبد الهادي بشكل تدريجي من أبرز الأسر الإقطاعية في منطقة جبل نابلس ، وامتد نفوذها إلى مناطق جنين ونابلس لا سيما بعد أن كلف والي صيدا عبد الله باشا عام ١٢٤٦هـ/١٨٣١م الشيخ حسين بجباية الضرائب المترتبة على الإقطاعات المحلولة في لواء نابلس وتحويلها إلى خزينة الدولة[٥].

ولدى قيام إبراهيم باشا بحملته على بلاد الشام عام ١٢٤٧هـ/١٨٣١م كان حسين عبد الهادي على رأس عدد من الزعامات المحلية التي وفدت عليه لدى وصوله مدينة عكا، وأعلنت تأييدها له والانضمام للحملة[٦].

شكل تأييد حسين عبد الهادي للحملة المصرية والتحالف مع المصريين نقطة تحول مهمة في حياة أسرة آل عبد الهادي، فغدى من أهم الزعامات المحلية، وأكثرها نفوذًا. فقد أسند إليه منصب مدير ولاية صيدا، كما أسند إلى أخيه محمود فيما بعد متسلمية يافا، أما ابنه سليمان فقد أسندت إليه متسلمية نابلس خلفًا لمتسلمها السابق محمد القاسم الذي عُين متسلمًا على القدس خلفًا لوالده قاسم الأحمد[٧] الذي كان أيضًا من بين الزعامات المحلية التي أيدت الحكم المصري[٨].

وفي الوقت الذي شغل فيه سليمان منصب متسلم نابلس ، عُين أيضًا بمنصب وكيلاً لوالده في مديرية صيدا[٩]. ووكل سليمان وكيلاً عنه في متسلمية نابلس أحد أقربائه الشيخ طاهر الموسى العرابي [١٠] . ثم خلف سليمان في منصب وكيل مديرية صيدا عمه محمود عبد الهادي[١١]. ولا شك أن الدور الرئيس في تولي أفراد هذه الأسرة المناصب المذكورة يعود للشيخ

حسين، فشكلت بذلك فترة الثلاثينات من القرن التاسع عشر عصرًا ذهبيًا لأسرة آل عبد الهادي، ولم يكن أصحاب تلك المناصب موظفين عاديين بل كانوا أصحاب سلطة ونفوذ إداري واقتصادي واجتماعي، وبذلك لم يكن من الغريب على فلاحي بعض القرى عندما كانوا يتحدثون عن هذه الأسرة بعبارة "حكومة آل عبد الهادي" ولا شك أن مصطلح حكومة لدى الفلاحين يعني ضعف هؤلاء الفلاحين أمام "سادة الأرض" وإلى قوة أسرة آل عبد الهادي التي تشبه الحكومة، وأن مواجهة الحكومة الفعلية يحتاج إلى حكومة أخرى تجسدت بآل عبد الهادي لما كان لهم من نفوذ واسع(١٢).

أخذ سليمان عبد الهادي خلال عمله متسلماً لمتسلمية نابلس يعمل على تحسين الأوضاع الاقتصادية للأهالي في المدينة ، فقد كان بعض المتسلمين السابقين يأخذون العوائد على الالتزامات وفرض الهدايا على الأهالي، واصطنع بعضهم مختلف أشكال السلب والنهب(١٣). لذا فقد أخذ سليمان بإصدار القرارات التي ألغى بموجبها الكثير من البدع السيئة على حد قوله التي أحدثها من سبقه من المتسلمين خلال العهد العثماني التي أنشأوها "من تلقاء أنفسهم طمعًا لذاتهم ليس عائد منها شيء على الميري وعلى العساكر المنصورة"(١٤). ففي أواخر شعبان ١٢٥٠هـ/٣٠ كانون أول ١٨٣٤م أصدر مرسومًا ألغى بموجبه ما كان مفروضًا على أهالي المدينة من المتسلمين السابقين من "إحداث البدعة السيئة على طواحين واد نابلس التي تدور وقت خروج الماء"(١٥). وفي اليوم نفسه أصدر مرسومًا آخر ألغى بموجبه ما أحدثه المتسلمون من "البدعة السيئة التي على الزيتون"(١٦). وفي أواخر رمضان ١٢٥١هـ/١٧ كانون ثاني ١٨٣٦م أصدر مرسومًا ثالثًا رفع بموجبه ما كان "مرتبًا على حرفة الفواخرية من فخار إلى المتسلم وإلى أعيان نابلس وكذلك الذي كان مرتب على جنّانة نابلس من الخضرة المرتبة إلى بيت المتسلم في كل يوم، وكذلك ما كانوا يأخذوه المتسلمون من ما يباع ويشترى من أملاك أهالي نابلس"(١٧).

وبعد نحو سنتين من تعيين سليمان متسلمًا على نابلس، اندلعت ثورة عارمة في فلسطين كرد فعل على سياسة الحكم المصري في فرض التجنيد الإجباري نظرًا للحرب القائمة بين محمد علي والدولة العثمانية، بالإضافة إلى حاجة الجيش من أجل استتباب الأمن والقضاء على الحركات المعادية، والعمل على كسر شوكة العصبيات المحلية(١٨). كما لجأت الحكومة المصرية لتطبيق سياسة تجريد الأهالي من السلاح، فكانت ترى أنه لم يعد لوجود السلاح في أيدي الأهالي ضرورة بعد أن أخذت على عاتقها إقرار الأمن وتطبيق النظام(١٩). علاوة على ذلك فقد فرضت الحكومة المصرية ضريبة الفردة (الرأس) على الذكور ممن تتراوح أعمارهم ما بين سن

١٤–٦٠ سنة حسب القدرة المادية[٢٠]. وتزامنت هذه العوامل مع ردة فعل بعض الزعامات المحلية وعلى رأسها عائلة القاسم بعد إقصاء الشيخ قاسم الأحمد عن منصبه بالإضافة إلى زعامات أخرى ممن طفحت قلوبهم بالغيظ على أسرة آل عبد الهادي[٢١].

ويستنتج من بعض الرسائل التي بعثها إبراهيم باشا إلى سليمان عدم رضاه عن الجهود التي قام بها سليمان بجمع الأسلحة من بعض المناطق، ففي رسالة مؤرخة في ٩ جمادى الأولى ١٢٥٠هـ/١٢ أيلول ١٨٣٤م ذكر فيها أن السلاح الذي تم جمعه من سنجق نابلس كان قليلاً بالمقارنة مع السلاح الذي جمعه عبد الوهاب الجيوسي[٢٢] من بعض مناطق جبل نابلس، وطلب إبراهيم باشا من سليمان أن يتعاون مع عمه محمود بجمع الأسلحة من المناطق التي تخضع لسيطرة زعامات محلية معارضة للحكم المصري[٢٣]. وبعد ثلاثة أيام بعث إبراهيم باشا رسالة ثانية إلى سليمان امتازت بشدة اللهجة، وذكر فيها أنه ما زال بأيدي تلك الزعامات ٤٠٠٠ بارودة لم يتم جمعها ومما قاله في هذه الرسالة : "فيا هلترا ايش تنتظر فإنكان تقول في عقلك إنك ابن الشيخ حسين فنحن في المصلحة لا نعرف الشيخ حسين ولا ابنه، وأما إذا كان تعتمد على حبنا فيه أنت تبقا مغشوش في ذلك، نحن حبنا في الشيخ حسين لأجل صداقته في الخدامة فقط، لحد الأن ما حصل منه سوا الصداقة ومن بعد الآن انتا الذي تبقى السبب في تبويظي مع الشيخ حسين ومع بيتكم بأكمله وتجبروني لذلك فيقتضي بحال وصول أمرنا هذا إليكم يا إما تجمع الأربعة آلاف باردوة الذي قررتوا عنهم يا إما تمسكوا أصحابهم الذي موجود عندهم الأربعة آلاف باردوة ولا نقبل لكم عذر ولا حجة"[٢٤].

توفي حسين عبد الهادي عام ١٩٣٧م في مدينة عكا خلال ولايته على صيدا، ويبدو أن ابنه سليمان شك أن إبراهيم باشا قد دبر لوالده المكيدة وقتله بالسم الذي دس في الغليون الذي كان يستخدمه في التدخين، وذلك بهدف التخلص منه بعد ازدياد نفوذه وبخاصة في المناطق الجنوبية من بلاد الشام واحتمالات تراجع حسين عبد الهادي عن تأييده للحكم المصري ونقل تحالفه مع الدولة العثمانية[٢٥]. وقد أرسل سليمان كتابًا إلى إبراهيم باشا يستفسر فيه عن سبب وفاة والده، فرد عليه إبراهيم باشا بكتاب مؤرخ في ١٧ ربيع الأول ١٢٥٣هـ/٢٠ حزيران ١٨٣٧م بيّن فيه أن وفاة والده كانت أمرًا مقدرًا من الله، ومما جاء في الكتاب: "قدوة الأماجد الشيخ سليمان، صار معلومنا إعراضكم بخصوص وفاة الوالد، والحال من المعلوم أن ذلك بأمر الله تعالى مقدرًا محتوم وكل منا داخلاً بعموم هذا القضاء المرسوم، فلا يقتضي تفكيركم في هذا البحث.."[٢٦].

استمر سليمان في إهمال أوامر إبراهيم باشا، ويبدو أن هذا التطور في سياسة سليمان جاء كرد فعل تجاه وفاة والده وقناعته بتآمر إبراهيم على قتله، كما يبدو أن سليمان أيضًا أدرك أن نهاية الحكم المصري في بلاد الشام باتت وشيكة، وكرد فعل من إبراهيم باشا على مماطلة سليمان في تنفيذ أوامره أرسل له رسالتين الأولى مؤرخة في غرة جمادى الأولى ١٢٥٤هـ/٢٣ تموز ١٨٣٨ وتلتها الرسالة الثانية المؤرخة في ٢٥ جمادى الأولى ١٢٥٥هـ/١٥ آب ١٨٣٨م. ففي الرسالة الأولى اتهمه بالتقصير بإلقاء القبض على ١٨ شخصًا كانوا هاربين من الخدمة العسكرية، وتضمنت هذه الرسالة بتوجيه اللعنة على سليمان ونعته بالخنزير مستغربًا كيف يكون لديه الجرأة لعصيان أوامره، وقد هدده إذا استمر على هذا النهج بالإعدام، فمما ورد في هذه الرسالة "قدوة الأماجد سليمان أفندي وكيل مدير عكا حالاً: أن العرضحالات المتقدمة لطرفنا .. وكذلك بعض دعاوى متعلقة بديوان التحرير والتي من جملتهم دعاوى أهل نابلس أعني الثمانية عشر مادة (نفرًا) وطلب منكم إحضارهم فما أحضرتوا واحدًا منهم وحتى لم يكن لكم مرام بإحضارهم فهل لا يكفي أنك خربة نابلس بمثل ما خربتو بلاد صفد، وما هذه الجسارة حتى تنتصر لمخالفة أمرنا، بادروا بإحضار المذكورين وإلا فبحيات راس محمد علي العزيز ورأسنا الكريم ما تنظرو إلا وقد أصدنا أمرنا لواحد ميرالاي[٢٧]يتوجه يعدمك بالبلطة خنزير ما كفى بهذا المقدار حتى أنت تقف ضدًا لأوامرنا فكما مشروح بادر بإحضار المذكورين لأجل روية دعاويهم ... فمرة الثانية متى أوقعتو المخالفة وطرق مسامعنا فبلبلطة نعدم وجودك وأمرنا هذا حجة عليك فاعتمدوه غاية الاعتماد، وأخيرًا أنتم تعلموا والحذر من مخالفة والسلام"[٢٨].

يبدو واضحًا أن سليمان لم يكترث بهذا التهديد واستمر في إهمال الأوامر والقرارات، كما أبدى إبراهيم غضبه من افتراء سليمان على أحد الأشخاص واتهامه بالتمرد على الحكم المصري، فبعث إبراهيم باشا إلى سليمان برسالة مؤرخة في ٢٥ جمادى الأولى ١٢٥٥هـ/٢٠ آب ١٨٣٩م هدده فيها عدم المساس بذلك الشخص وقتله لاسيما بعد أن تبين لإبراهيم باشا افتراء سليمان على ذلك الشخص ومما جاء في هذه الرسالة " عليم الله إذا كنتم أعدمتوا المذكور وحق الكعبة أبعث أجيبكم مخشبين وأرمي رقبتكم بيدي وإذا ما رميت رقبتكم لم يقولوا لي إبراهيم. في عكا تفتحوا خشمكم وتقولوا نحن خدمنا كثير، أين خدمتكم يا خنزير من حين ممات الشيخ حسين ما خدمة بنصفين فضة، الله يلعنكم"[٢٩].

وفي أوائل عام ١٢٥٧هـ/١٨٤١م توفي سليمان عبد الهادي[٣٠]، فأصدر والي دمشق محمد نجيب مرسومًا مؤرخًا في ٩ ربيع الأول ١٢٥٧هـ/١ أيار ١٨٤١م عين بموجبه محمد حسين عبد الهادي شقيق سليمان متسلمًا على نابلس[٣١]. كما أصدر مرسومًا آخر في الشهر نفسه عين

بموجبه عبد الله الشقيق الثاني لسليمان وكيلاً لمتسلمية نابلس وعُين أيضًا عمه عبد الهادي وكيلاً لمتسلمية جنين[٣٢].

توفي سليمان عن ثلاثة أبناء ذكور وهم يوسف وقاسم وعبد الغني[٣٣]. ويُستدل من وقفيته المؤرخة في أواخر جمادى الأولى ١٢٥٤هـ/٢٠ آب ١٨٣٨م التي اشترط فيها على الموقوف عليهما وهما إسماعيل عبد القادر طهبوب وابن عمه محمود عثمان قراءة سورة يسن ثماني مرات يوميًا في الحرم الإبراهيمي في الخليل وأن يُهدي ثواب قراءتها مرة واحدة من المرات الثماني إلى روح الشيخ عبد الغني زيد القادري[٣٤] ويستنتج من ذلك العلاقة الوثيقة بين سليمان والشيخ عبد الغني، وبذلك فعلى الأرجح أن يكون قد سمى ابنه عبد الغني على اسم الشيخ عبد الغني القادري.

بلغ عدد وقفيات سليمان عبد الهادي أربع وقفيات، سجلت الوقفية الأولى في غرة ربيع الثاني ١٢٥٣هـ/٤ تموز ١٨٣٧م[٣٥] بينما سجلت الوقفية الثانية في ١٤ ربيع الثاني ١٢٥٤هـ/٦ تموز ١٨٣٨م[٣٦]، وسجلت الوقفية الثالثة في أواخر جمادى الأولى ١٢٥٤هـ/٢٠ آب ١٨٣٨م[٣٧]، أما الوقفية الرابعة فقد سجلت في ١٤ شعبان ١٢٥٥هـ/٢٢ تشرين أول ١٨٣٩م[٣٨].

تُعد الوقفية الأولى أكبر وقفيات الواقف الأربع من حيث عدد العقارات التي اشتملت عليها، وقد بلغ عدد صفحاتها ٥ صفحات، بينما بلغ عدد سطورها ١٧٥ سطرًا، وتراوح عدد الكلمات في السطر الواحد ما بين ١٥–١٩ كلمة. أما الوقفية الثانية فتقع في صفحة واحدة، وبلغ عدد سطورها ٤٣ سطرًا وبذلك تشكل نحو ٢٤.٥٧% من عدد السطور في الوقفية الأولى، وتراوح عدد الكلمات في السطر الواحد ما بين ١٦–٢٠ كلمة. وجاءت الوقفية الثالثة في صفحة ونصف وبلغت سطورها ٤١ سطرًا وتساوي ٢٣.٤٢% من مجموع سطور الوقفية الأولى. وتراوح عدد الكلمات في السطر الواحد ما بين ١٥–١٩ كلمة. أما الوقفية الرابعة فجاءت في صفحة واحدة فقط و٥٣ سطرًا، وكتبت كلماتها بخط صغير فتراوح بذلك عدد كلمات السطر الواحد ما بين ٢٧–٣٧ كلمة.

لغة الوقفيات

كتبت الوقفيات الأربع بخط واضح كان أقرب إلى خط الرقعة، وقد استخدم في مقدمة بعضها أسلوب السجع المنمق حيث تتوافق الفواصل في الكلام على حرف واحد، وامتاز السجع في بعض الوقفيات بجمل قصيرة ومقتضبة تضمنت عدداً قليلاً من الألفاظ، ويظهر ذلك بشكل أكثر وضوحًا في مقدمة الوقفية الأولى، فمن بين الجمل التي وردت فيها "فهذا كتاب شرعي مبناه

صواب، وخطاب مرعي معناه مستطاب" و "بمجلس الشريعة الغرا ومحفل الطريقة النيرة الزهرا" و "كل من عليها فان وإن كان ذو أنصار وأعوان". وورد أيضًا "لا يبقى فيها سلطان ولا وزير، ولا يخلد فيها قاض ولا أمير". وورد كذلك في وصف الرسول صلى الله عليه وسلم "الآمر بالصدقات الحاث على فعل الخيرات"[٣٩]. ومن عبارات السجع في الوقفية الثانية نجد "تقربًا إلى ربه الكريم وطلبًا لثوابه العميم". وورد أيضًا "يوم يجزي الله المتصدقين ولا يضيع أجر المحسنين"[٤٠].

واستخدمت الوقفيات الأربع تخفيف الهمزة إلى ياء كما في كلمة زايله بدلاً من زائلة وبإنشايه بدلاً من بإنشائه، والبير بدلاً من البئر وغير ذلك من عشرات الكلمات. كما سقطت الهمزة في كلمات أخرى مثل القراة بدلاً من القراءة والصلحا بدلاً من الصلحاء والأمرا بدلاً من الأمراء ويوجر بدلاً من ويؤجر، وشيا بدلاً وشيئًا. كما سقطت أيضًا في كثير من الكلمات همزتي المد والقطع كما في كلمات الا، اذا، او، لاحد وغيرها. واستبدلت التاء المربوطة في كثير من الكلمات بهاء كما في كلمات: المعروفه والطاحونه والمقابله والمذكوره وغير ذلك من الكلمات الأخرى.

صيغة الوقفية وشروط الواقف:

تضمنت مقدمة كل من الوقفيات الأربع الألفاظ الصريحة التي ينعقد بها الوقف التي تدل على إرادة الواقف، وهذه الألفاظ هي "وقف وأبدّ وسبّل وخلّد وتصدق"، وتُعد هذه الألفاظ أحد الشروط الرئيسة لصيغة الوقف التي تُعد ركنًا رئيسًا من أركان الوقف الذري. كما تضمنت المقدمة نصًا صريحًا يؤكد على الشروط التي ينبغي أن تتوفر في الواقف، وجاء هذا النص بعبارة "وأشهد على نفسه عن طيب قلبه وانشراح صدره من غير إكراه له في ذلك ولا إجبارًا طائعًا مختارًا في صحته وسلامته وهو بأكمل الأوصاف المعتبرة لذلك شرعًا أشهادًا صحيحًا شرعيًا عارفًا بمعنى هذا الإشهاد وما يترتب عليه شرعًا"[٤١]. كما تضمنت المقدمة أيضًا على ما يؤكد على ملكية الواقف للموقوف وهو أحد الشروط التي ينبغي أن تتوفر في المال الموقوف[٤٢]، وقد عبرت عن ذلك الوقفية بعبارة "ما هو جار في ملكه بإنشائه وآل إليه بالشراء الشرعي وطلق تصرفه النافذ شرعًا وبمقتضى الحجج الشرعية المخلدة بيده السابقة على تاريخه ويده واضعة عليه ومتصرفة فيه بدون المنازع والمعارض إلى حين صدور هذا الوقف الصحيح الشرعي"[٤٣].

وأوردت مقدمة الوقفيات الألقاب التي كان ينعت بها الواقف بحكم مكانته السياسية والاجتماعية. ومن هذه الألقاب "أمير الأمراء الكرام وسلالة الكبراء الفخام"[٤٤] و "جناب افتخار الأكابر والأكارم حاوي المحامد والمكارم"[٤٥] و "فخر الأكابر والأكارم حاوي المحامد والمكارم عين الأمراء الكرام ذو المجد والعز والاحترام[٤٦]. وبعد أن تنتهي الوقفية من ذكر العقارات الموقوفة سواء كلها أو حصصًا منها، تورد الشروط التي وضعها الواقف في وقفيته، وقد اتفقت الوقفيات الأربع على

شرط واحد يتمثل بالجهة التي أنشأ عليها الواقف وقفه وهي ذريته وأولادهم أو على شخص معين وأولاده، لأن الوقف الذري إذا لم ينص على ذلك يُعد وقفًا خيريًا(٤٧).

لذا نجد الواقف حدد الجهة التي أنشأ عليها وقفه في الوقفيات الأولى والثانية والرابعة فجعل وقفه على نفسه طوال حياته لا يشاركه فيه مشارك ولا ينازعه فيه منازع، ثم من بعده على أولاد الذكور يوسف وقاسم وعبد الغني ثم على ذريتهم وأنسالهم من الذكور دون الإناث، وإذا انقرضت ذريته من الذكور عاد وقفًا على الإناث من أولاد الذكور، فإذا انقرضن عاد على أولاد البطون ،فإذا انقرضوا عاد على الإناث من أولاد الإناث ومن بعدهم على أولادهم، فإذا انقرضوا جميعهم ولم يبق لهم نسلاً ولا عقباً عاد وقفًا شرعيًا على الجوامع الخمسة التي تقام بها صلاة الجمعة في مدينة نابلس(٤٨)، فإذا تعذر ذلك عاد وقفًا على فقراء الأمة الإسلامية(٤٩).

أما الوقفية الثالثة فقد جاء فيها الشرط السابق مختلفًا تمامًا وكانت هذه الوقفية قد اقتصرت على عقار واحد فقط وهو عبارة عن قطعة أرض في مدينة الخليل مزروعة بغراس العنب والتين وأشجار أخرى(٥٠). وقد جعل الواقف وقفه هذا على كل من إسماعيل عبد القادر طهبوب وابن عمه محمود عثمان واشترط في وقفيته أن يقرءا سورة يس في الحرم الإبراهيمي في مدينة الخليل ثماني مرات يوميًا بحيث يقرؤها كل واحد منهم أربع مرات ويهدي ثواب ذلك من العدد المذكور ثلاث مرات إلى روح والده حسين عبد الهادي، وثواب قراءتها ثلاث مرات للواقف ومرة واحدة إلى روح الشيخ عبد الغني زيد القادري ومرة واحدة إلى الشيخ مصطفى الخماش(٥١)، ثم من بعد الموقوف عليهما فعلى أولادهما إن كانوا من أهل القراءة ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم إن كانوا من أهل القراءة فإن لم يوجد منهم من أهل القراءة، يكون وقفًا على من كان من أهل القراءة من خدمة الحرم الإبراهيمي، وإذا كان أحد الموقوف عليهما مسافرًا أو مشغولًا بأمر مهم يقوم الثاني مقامه بقراءة سورة يسن ثماني مرات(٥٢).

كما امتازت الوقفية الثالثة عن الوقفيات الثلاث الأخرى في شرط النظارة على الوقف، إذ جعل الواقف النظر على وقفه للقارئين أبناء طهبوب الموقوف عليهما ومن بعدهما من كان مستحقًا للوقف، وجعل الشيخ عبد الله زيد القادري شريكًا مؤقتاً معهما في النظارة إلى أن يتم أمر تسجيل الوقف ولزومه في المحكمة الشرعية (٥٣).

أما الشروط التي تضمنتها الوقفيات الثلاث الأخرى، فقد تشابهت في شرطين: الشرط الأول الذي نص على أن لا يباع أصل الوقف ولا يملك ولا يستملك ولا يوهب ولا يستوهب ولا ينتقل إلى ملك أحد. أما الشرط الثاني فكان يتعلق بالموقوف عليهم كما ورد سابقًا وهم ذريته وأنسالهم بالإضافة إلى جعله النظارة على وقفه له طوال حياته. وقد اقتصرت شروط الوقفيتين الثانية

والرابعة على هذين الشرطين فقط، بينما اشتملت الوقفية الأولى على شروط عدة فصّل فيها الواقف توزيع غلة الوقف وإدارته ، فقد جعل لنفسه خاصة الإدخال والإخراج[٥٤] والإعطاء والحرمان[٥٥] والبدل والاستبدال[٥٦] في كل ما يريد ويختار وليس لأحد من بعده فعل شيء من ذلك، ومن استبدل من المستحقين شيئًا من الوقف سقط حقه في ذلك. وحدد ثلاثة شروط تتعلق بالتصرف بالعقار من حيث البناء والتأجير وهذه الشروط هي:

١.لا يؤجر لذوي شوكة، ولا يؤجر أكثر من عقد واحد ولا يدخل عقد في عقد قبل تمام العقد الأول.

٢.مهما أحدثه الواقف وغيره من ذريته من البناء في دار السكن بمدينة نابلس يكون ذلك ملحقًا بالوقف وجارٍ في مجراه.

٣.لا يحق لأحد من الموقوف عليهم أن يبني شيئًا في ساحة الدار أو سطحها بحكر ليكون ذلك ملكًا له حتى لو كان في ذلك فائدة للوقف، بل يكون ذلك ملحقًا بالوقف.

وتضمنت الوقفية الأولى أيضاً ثلاثة شروط أخرى تتعلق بتحديد بعض الجهات المستفيدة من غلة الوقف وحق السكن وهذه الشروط:

١.يحق لزوجاته وجواريه البيض والسود وبناته وبنات أولاده الذكور وبنات أولاد أولاده الذكور السكن في دار الوقف والمؤونة من غلته بقدر حاجتهن دون الإسكان ما دمن خاليات من ذكر تلزمه نفقتهن، فإذا تزوجت إحداهن وكان لها أحد تلزمه نفقتها سقط حقها في ذلك، فإذا خلت من المكلّف (المعيل)عاد حقها ثانية.

٢.يخرج من أجرة قطان[٥٧] حاكورة البغدادية في كل سنة ٢٧٠ قرشًا[٥٨] تدفع إلى أي ناظر كان على وقف جامع النصر الكائن داخل المدينة وذلك عِوضاً عن إشعال سبيل الواقف وتعميره الواقع شرقي خان التجار .

٣.يخرج من غلة الوقف سنويًا ٧٠٠ قرش، يدفع منها ١٠٠ قرش أجرة قراءة خمس ختمات من القرآن الكريم سنويًا، و٥٠٠ قرش تدفع أجرة خمس عتاقات حمدية[٥٩] كل عتاقة ١٠٠ ألف حمدية، و١٠٠ قرش تدفع لرجل يقرأ سورة يسن كل يوم ويهدي ثوابها للواقف[٦٠].

الشهود على الوقفيات:

اختلف عدد الشهود في الوقفيات الأربع من وقفية إلى أخرى، فقد بلغ عددهم في الوقفية الأولى ٤٦ شاهدًا توزعوا على ٢٦ عائلة نابلسية، وقد خص بعض العائلات أربعة شهود كعائلة عرفات طوقان البشتاوي وكمال[٦١]. أما الوقفية الثانية فقد بلغ عدد الشهود عليها ١٠ شهود[٦٢]. وبلغ عددهم على الوقفية الثالثة ١١ شاهدًا[٦٣]. أما الوقفية الرابعة فقد بلغ عدد الشهود عليها ١١

شاهدًا أيضًا[٦٤]. وكان شاهدًا واحدًا فقط قد تكرر اسمه في الوقفيات الأربع وهو أسعد خليفة طوقان بينما تكرر اسم شاهد آخر وهو أسعد الطاهر في الوقفيات الأولى والثانية والثالثة، وتكرر اسم كل من عبد القادر هاشم الحنبلي وبكر حماد في الوقفيتين الأولى والثانية ، بينما تكرر اسم كل من مسعود النابلسي وسليمان طوقان في الوقفيتين الأولى والثالثة وكان من بين الشهود من حمل لقب الفخر الفضلاء الكرام الشيخ وقد أطلق هذا اللقب على ستة من الشهود الذين شهدوا على الوقفية الأولى وهم محمد شحادة الخماش واحمد أبو الهدى الخماش وصلاح الياقاني وعبد الرحمن زيد القادري ويوسف زيد القادري ومحمد (اسم العائلة غير واضح)[٦٥]. وحمل بعض الشهود لقب "فخر الصلحاء الكرام كالشيخ عبد الحليم أبو غزالة وأحمد أبو غزالة[٦٦]. كما حمل الشيخ محمد مرتضى الجعفري نقيب أشراف نابلس الذي كان أحد الشهود على الوقفية الثالثة لقب "فخر السادات الأشراف"، بينما حمل عبد القادر هاشم الحنبلي لقب "فخر السادات الكرام"[٦٧]. وفي ذلك دلالة على أن كلا الشاهدين كانا من أشراف المدينة. وحمل سليمان طوقان لقب "فخر البكوات الكرام"[٦٨].

العقارات الموقوفة

بلغ عدد العقارات التي اشتملت عليها الوقفيات الأربع ١٢٣ عقارًا توزعت على العقارات الزراعية والسكنية والصناعية والتجارية والحضارية على النحو الآتي:

الوقفية	تاريخ الوقفية	عدد العقارات
الأولى	غرة ربيع الثاني ١٢٥٣هـ/٤ تموز ١٨٣٧م	٨٣
الثانية	١٤ ربيع الثاني ١٢٥٤هـ/٦ تموز ١٨٣٨م	٢٤
الثالثة	أواخر جمادى الأولى ١٢٥٤هـ/٢٠ آب ١٨٣٨م	١
الرابعة	١٤ شعبان ١٢٥٥هـ/٢٢ تشرين أول ١٨٣٩م	١٥
المجموع		**١٢٣**

يتضح من الجدول السابق أن الجزء الأكبر من العقارات الموقوفة كان ضمن الوقفية الأولى وقد بلغ ٨٣ عقارًا ونسبة ذلك ٦٧.٤٨%. بينما اقتصرت الوقفية الثالثة على عقار واحد فقط وكان عبارة عن نصف قطعة أرض في مدينة الخليل عرفت باسم أرض الحلفا وكانت مزروعة بأشجار التين والعنب وأشجار أخرى لم تحددها الوقفية[٦٩]. ومن الممكن تفسير حيازة الوقفية الأولى على الجزء الأكبر من العقارات أنها جاءت بعد استلام سليمان عبد الهادي منصب متسلم مدينة نابس بخمس سنوات، حيث استغل نفوذه السياسي والإداري في شراء واستبدال الكثير من العقارات بمختلف أنواعها. أما الوقفية الثانية فقد اشتملت على ٢٤ عقارًا، وقد جاءت هذه الوقفية بعد وقفيته الأولى بعام واحد، غير أن عدد العقارات في الوقفية الثانية لا يُعد قليلاً مقارنة مع

عددها في الوقفية الأولى، فالفارق الزمني بين الوقفيتين الأولى والثانية البالغ سنة واحدة يعني أنه تمكن من الاستحواذ على ٢٤ عقارًا خلال تلك السنة ، وبمقارنة هذا العدد مع عدد العقارات الموقوفة في الوقفية الأولى من الناحية الزمنية فيعني أن العقارات التي استحوذ عليها خلال فترة السنوات الخمس ما بين توليه متسلمية نابلس في ربيع الثاني ١٢٤٨هـ/أيلول ١٨٣٢م وحتى تاريخ الوقفية الأولى كان ٨٣ عقارًا، وإذا قسمنا عدد العقارات على عدد السنوات فيكون متوسط كل سنة نحو ١٧ عقارًا أي أقل بنحو ٧ عقارات عن عدد العقارات التي أوقفها في وقفيته الثانية التي كان قد استحوذ عليها خلال عام واحد وهو الفارق الزمني بين تاريخ الوقفيتين.

ومن جهة ثانية يتضح أن عدد العقارات الموقوفة خلال الفترة ما بين وقفيته الأولى والرابعة بلغ ٤٠ عقارً، علمًا أن الفارق الزمني بين الوقفيتين كان نحو سنتين وثلاثة أشهر، أي بمعدل نحو ١٩ عقارًا سنويًا، علمًا أنه يفترض أن تشهد هذه الفترة تراجعًا في شراء الواقف للعقارات نتيجة لتوتر علاقاته مع الحكم المصري بعد وفاة والده أوائل عام ١٢٥٣هـ/منتصف عام ١٨٣٧م حيث أبدى تشككه بدور السلطات المصرية في وفاته[٧٠].

ويبين الجدول التالي توزع العقارات حسب الصنف على الوقفيات الأربع:

	صنف العقار	العدد	النسبة المئوية لمجمع العقارات
أ.	العقارات العمرانية	٢١	%١٧.٠٧
ب.	العقارات الصناعية	١٧	%١٣.٨٢
ج.	العقارات التجارية	٣٠	%٢٤.٤٠
د.	العقارات الزراعية	٥٤	%٤٣.٩٠
هـ.	العقارات الحضارية	١	%٠.٨١
	المجموع	**١٢٣**	**%١٠٠**

أما توزيع العقارات حسب النوع فكانت على النحو الآتي:

العمرانية		الصناعية		التجارية		الزراعية		الحضارية	
	العدد		العدد		العدد		العدد		العدد
الدور	٣	المعاصر	٢	الدكاكين	٢٦	البساتين	٨	المقاهي	١
البيوت	٧	الأفران	٣	البازارات[٧١]	٤	القطان	١		
الطبقات	٣	الطواحين	١٢			الأراضي	٣٦		
البوائك[٧٢]	٢					الغراس	٣		

الآبار	٦					البيادر[٧٣]	٢		
						الحواكير[٧٤]	١		
						الجنائن	٢		
						الموارس[٧٥]	١		
المجموع	**٢١**		**١٧**		**٣٠**		**٥٤**	**١**	**١٢٣**

يظهر الجدولان السابقان أن العقارات الزراعية جاءت في المرتبة الأولى من العقارات الموقوفة، فقد بلغ عددها ٥٤ عقارًا وشكلت ٤٣.٩٠% من مجموع العقارات، وجاء بعدها في المرتبة الثانية العقارات التجارية التي شكلت ٢٤.٤٠% ثم تلاها العقارات العمرانية في المرتبة الثالثة وبلغت نسبتها ١٧.٠٧%، ثم العقارات الصناعية التي بلغت نسبتها ١٣.٨٢% ، وأخيرًا العقارات الحضارية التي اقتصرت على عقار واحد ونسبة ذلك ٠.٨١%.

تكونت العقارات الزراعية من ثمانية أنواع، وقد بلغ عدد قطع الأراضي فيها ٣٦ قطعة ونسبة ذلك من العقارات الزراعية ٦٦.٦٦%، وتلاها البساتين التي بلغ عددها ثمانية بساتين ونسبة ذلك ١٤.٨١%، ثم الغراس التي بلغ عددها ٣ غراس ونسبتها ٥.٥٥% ثم عقارين لكل من البيادر والجنائن وعقار واحد لكل من الموارس والقطان والحواكير.

أما العقارات التجارية البالغ عددها ٣٠ عقارًا فقد جاءت في المرتبة الثانية ، واقتصرت على نوعين هما الدكاكين والبازارات، وشكلت الدكاكين من العقارات التجارية ٨٦.٦٧% بينما شكلت البازارات الأربعة ١٣.٣٣%.

أما العقارات العمرانية البالغ عددها ٢١ عقارًا فقد توزعت على خمسة أنواع وجاء في المرتبة الأولى منها البيوت البالغ عددها ٧ بيوت ثم الآبار وعددها ستة آبار ثم ثلاثة عقارات لكل من الدور والطبقات وعقارين من البوائك.

وحلت الطواحين في المرتبة الأولى من العقارات الصناعية، فقد بلغ عدد الطواحين الموقوفة، ١٢ طاحونة سواء كلها أو حصصاً منها ونسبة ذلك ٧٠.٥٩% من مجموع العقارات الصناعية البالغ ١٧ عقاراً، بينما خص الأفران ثلاثة عقارات وخص المعاصر عقاران.

وأخيرًا اقتصرت العقارات الحضارية على عقار واحد تمثل نصف مقهى في مدينة جنين عُرفت بمقهى ابن مرعي الديري، وكان يشرك الواقف في هذه المقهى عمه محمود عبد الهادي[٧٦].

العقارات الموقوفة وأنواعها:

تباين حجم العقارات الموقوفة ما بين وقف العقار بأكمله أو حصة منه، غير أن أغلب العقارات الموقوفة أوقفت منها حصصًا متباينة .

أولاً: العقارات الزراعية

تميّزت العقارات الزراعية عن غيرها من العقارات الأخرى الواردة في وقفيات سليمان عبد الهادي أنها توزعت على الوقفيات الأربع، كان منها ٤٩ عقارًا اقتصرت على الوقفية الأولى، بينما اشتملت الوقفية الثانية على ثلاثة عقارات، وعقار واحد في كل من الوقفيتين الثالثة والرابعة.

ويبين الجدول التالي حجم الحصص الموقوفة في مختلف أنواع العقارات الزراعية في الوقفيات الأربع:

الرقم	صنف العقار	عدد العقارات الموقوفة جميعها	عدد العقارات الموقوف منها حصص	المجموع
١	البساتين	٣	٥	٨
٢.	قطع الأراضي	٥	٣١	٣٦
٣.	الحواكير	–	١	١
٤.	القطان	١	–	١
٥.	الجنائن	–	٢	٢
٦.	الغراس	–	٣	٣
٧.	الموارس	–	١	١
٨.	البيادر	–	٢	٢
	المجموع	**٩**	**٤٥**	**٥٤**

يبدو واضحًا من الجدول أعلاه أن عدد العقارات الزراعية التي أوقفت جميعها بلغ تسعة عقارات ونسبة ذلك ١٦.٦٧% بينما بلغ عدد العقارات التي أوقفت منها حصصًا مختلفة ٤٥ عقارًا ونسبة ذلك ٨٣.٣٣%. ويُلاحظ أنه كان من بين العقارات الزراعية الثماني، خمسة أصناف لم يوقف أي منها كاملاً.

١)البساتين:

لقد اقتصرت البساتين الثمانية التي وردت في وقفيات الواقف على وقفيته الأولى دون سواها من الوقفيات الثلاث الأخرى[٧٧] . وجاءت البساتين الموقوفة مناصفة بين مدينتي نابلس وجنين، وكان من بينها ثلاثة بساتين أوقفت جميعها منها بستانين في مدينة نابلس عُرف إحداهما ببستان العسلي في محلة العقبة[٧٨] . وكان البستان الثاني بالقرب من عين دفنه[٧٩]. أما البستان الثالث فكان في مدينة جنين ويُعرف ببستان دار حميد. أما البساتين الخمسة التي أوقف منها حصصاً معينة، فكان منها بستانين في مدينة نابلس بلغت الحصة الموقوفة في إحداهما ويُعرف ببستان أولاد إلياس $٢\frac{1}{3}$ قيراط بينما بلغت في البستان الثاني ١٦ قيراطاً. أما البساتين الثلاثة الواقعة في مدينة جنين فقد بلغت الحصة الموقوفة في أحدهن وعُرف بستان الجميزة ٨ قراريط، وفي

الثاني الذي عُرف ببستان حامد الصبحة ١٢ قيراطاً، بينما بلغت في بستان الزين ١٦ قيراطاً. وبذلك تكون أقل حصة موقوفة ٢$\frac{1}{3}$ قيراط، وأعلى حصة ١٦ قيراطاً.

وتوضح عقود المبايعة للعقارات التي اشتراها الواقف، أنه اشترى ١٦ قيراطًا في بستان العسلي في أوائل محرم ١٢٥٢هـ/١٧ نيسان ١٨٣٦م من يوسف البشتاوي وأخيه عرفات بثمن مقداره ٥٠٠٠ قرش. وحدد هذا البستان من جهاته الأربع ببستان إبراهيم طوقان جنوبًا ودار العمد والوكالة العسلية[٨٠] ودار الواقف شرقًا والطريق السالك شمالاً بينما كان يحده من الغرب الطريق الفاصل بينه وبين وكالة حبس الدم[٨١] ، وتضمن عقد المبايعة ما يتبع البستان من شرب الماء من ماء رأس العين كل ليلة أحد أول نوبة من آذان عصر يوم السبت وحتى فجر يوم الأحد، وفي الأسبوع الثاني من آذان عصر يوم السبت وحتى غروب الشمس في اليوم نفسه[٨٢].

وعلى الرغم من أن الحصة الموقوفة في بستان أولاد إلياس اقتصرت على ٢ $\frac{1}{3}$ قيراط، غير أن عقود المبايعة بينت أن الحصة التي اشتراها الواقف في هذا البستان كانت أكثر من ذلك، ففي أوائل صفر ١٢٥٣هـ/٦ أيار ١٨٣٧م اشترى من ورثة هاشم الحنبلي أربعة قراريط ونصف سدس قيراط بثمن مقداره ٦٠٠ قرش[٨٣]. وفي اليوم ذاته استحوذ على ثمانية قراريط بطريق الاستبدال من عبد الرحمن يوسف إلياس ببدل مقداره ١٣٠٠ قرش[٨٤]. وفي أواخر الشهر نفسه اشترى من عدد من ورثة يوسف وإبراهيم إلياس ثلثي قيراط بثمن مقداره ٦٠ قرشًا، وأشار هذا العقد إلى أن المشتري سليمان عبد الهادي كان يمتلك في البستان ١٢ قيراطاً ونصف سدس قيراط فصار له بعد شراء الحصة المذكورة ١٢ قيراطاً ونصف قيراط[٨٥]. ولما كانت الحصة الموقوفة قيراطين وثلث القيراط، وكان هذان العقدان قد أبرما قُبيل تاريخ الوقفية بنحو شهر فكان من المفروض أن تكون الحصة الموقوفة أكثر من ذلك، ولذلك فمن الأرجح أن يكون الواقف إما قد باع بعض الحصص التي كان يمتلكها في البستان أو أنه استثناها من وقفيته.

أما الحصة البالغة ١٦ قيراطًا الموقوفة في البستان الواقع بالقرب من عين دفنه، فقد ذكرت الوقفية أن الحصة المتبقية البالغة ٨ قراريط كانت تخص كل من حسين قناديله وإسماعيل الشافعي. وكان الواقف قد حصل على الحصة الموقوفة في هذا البستان بطريق الاستبدال من الشريكين قناديله والشافعي ببدل مقداره ٣٥٠٠ قرشً [٨٦]. واستناداً إلى ثمن الحصة المستبدلة يكون الثمن الكلي للبستان ٥٢٥٠ قرشاً.

٢) قطع الأراضي:

بلغ عدد قطع الأراضي التي أوقفت كلها خمس قطع ، بينما أوقفت حصص متباينة في ٣١ قطعة، وقد حازت الوقفية الأولى على الحصة الأكبر من قطع الأراضي البالغة ٣٦ قطعة، فقد

خصها من ذلك ٣٤ قطعة ونسبة ذلك ٩٤.٤٤% من مجموع القطع الموقوفة . بينما توزعت القطعتان المتبقيتان على الوقفيتين الثالثة والرابعة.

توزعت القطع الخمس الموقوفة كلها على خمس مناطق هي: مدينة جنين ومدينة الخليل وقرية عرابة وقرية دير الحطب[٨٧] وقرية عجة[٨٨] بينما توزعت القطع المتبقية على مدينة جنين وقرى عرابة وعلار[٨٩] وصندلة[٩٠] والفندقومية[٩١] وعجة وعنزه[٩٢] وعطارة[٩٣].

وكان من بين القطع التي أوقفت منها حصصًا معينة ٢٥ قطعة بلغت الحصة الموقوفة في كل منها ٦ قراريط، وبلغت أكبر حصة ١٨ قيراطاً كانت في أرض الشاروط في قرية عرابة[٩٤]، بينما بلغت أقل حصة قيراطاً ونصف القيراط وكانت في قطعة أرض تُعرف بعمارة إبراهيم الخلف في مدينة جنين[٩٥]. وكان من بين الـ ٢٥ قطعة السابقة ٢٣ قطعة تقع في ثلاث قرى هي عجه وعنزة والفندقومية، وقد اشتراها الواقف في عقد واحد مؤرخ في غرة ربيع الأول ١٢٥٣هـ/٤ تموز ١٨٣٧م أي قبل تسجيله وقفيته الأولى بشهر واحد من محمد حسين الرمضان من قرية عجة ، وتضمن العقد أيضًا حصصًا أخرى في آبار وغراس وبيادر بثمن مقداره ٢٣٠٠ قرش [٩٦].

٣) الحواكير:

اقتصرت الوقفيات الأربع على حاكورة واحدة عُرفت باسم حاكورة التين في قرية عجة، وقد بلغت الحصة الموقوفة منها ستة قراريط[٩٧]. وكان الواقف قد اشترى هذه الحصة مع مجموعة حصص من الأراضي السابقة من محمد حسين الرمضان في غرة ربيع الأول ١٢٥٣هـ/٤ تموز ١٨٣٧[٩٨].

ومما يجدر ذكره أن الواقف اشترى أربع حواكير بأكملها غير أنها لم ترد في أي من وقفياته الأربع، في أوائل ربيع الأول ١٢٥٣هـ/ ٤ تموز ١٨٣٧م اشترى من داود عبد القادر وابنتي عمه حاكورة، واشترى معها ١٢ قيراطاً بقطعة أرض بثمن مقداره ٢٥٠٠ قرش[٩٩]. وفي أواخر ربيع الثاني ١٢٥٣هـ/١ آب ١٨٣٧م اشترى من خليل أحمد وأولاد أخيه حاكورة تُعرف بحاكورة الملك بثمن مقداره ١٠٠٠ قرش[١٠٠]. ثم اشترى حاكورة ثالثة في أواسط شعبان ١٢٥٣هـ/١٢ كانون أول ١٨٣٧م من أولاد محمد الصمادي وخديجة محمد سعد الدين، واشترى معها في العقد نفسه عقارات أخرى بلغ مجموع ثمنها ٨٠٠٠ قرش [١٠١]. أما الحاكورة الرابعة الواقعة في محلة الياسمينة[١٠٢] فتُعرف بحاكورة المسعودية وقد حصل عليها الواقف بطريق الاستبدال من محمد شحادة الخماش في غرة صفر ١٢٥٤هـ/٢٥ نيسان ١٨٣٨م، واستبدل معها في العقد نفسه حصصًا بدكاكين وأفران، وبلغ ثمن بدل العقارات جميعها ٦٠ ألف قرش[١٠٣].

٤) القطان:

على غرار الحواكير، اقتصرت وقفيات الواقف على حصة في قطان واحد بلغت ١٦ قيراطًا، ويُعرف بقطان البغدادية الواقع ضمن أرض البغدادية في واد نابلس غرب المدينة[١٠٤] . وكان الواقف قد حصل على هذه الحصة بطريق الاستبدال من محمد مرتضى الجعفري نقيب أشراف نابلس بصفته ناظرًا على وقف عماد الدين ببدل قيمته ٩٠٠ قرش، وقد أشار العقد إلى أن هذا القطان يحتوي على أشجار متنوعة الثمار[١٠٥].

٥) الجنائن:

بلغ عدد الجنائن الموقوفة جنانتين تقعان في واد الباذان[١٠٦]، وقد بلغت الحصة الموقوفة في كلتيهما ١٨ قيراطًا، ويتضح من خلال حدود هاتين الجنانتين أنه كان يحد إحداهما من الجهة الغربية جنانة زيدان الأعمى بينما حد الثانية من الجهتين الجنوبية والشرقية جنانتي أحمد أبو هلال ومحمود حسين[١٠٧]. وتعكس هذه الحدود انتشار الجنائن في منطقة واد الباذان حيث تتوفر المياه والقنوات المائية.

٦) الغراس:

يقصد بالغراس الشجر المزروع في الأرض، وفي هذه الحالة يكون الغراس ملكًا لشخص بينما تكون الأرض ملكًا لآخر، وجاءت هذه الطريقة كإحدى طرق التعامل الزراعي وتُعرف بالمغارسة والمناصبة وهي عقد بين طرفين هما صاحب الأرض والمغارس مقابل جزء معلوم من الشجر، أو بجزء من الشجر والثمر للمغارس[١٠٨].

كانت الحصص الموقوفة بالغراس الثلاث الواردة في الوقفيات ،اثنتان منها في الوقفية الأولى وواحدة في الوقفية الثانية ، وقد اشتملت على حصص في غراسين بلغت ستة قراريط لكل منهما، إحداهما تقع بأراضي قرية عجة وعُرف باسم غراس زيتون الخمسة. بينما كانت الحصة الثانية في غراس زيتون وتين في قرية الفندقومية وعُرف باسم غراس حسين الرمضان[١٠٩]. أما الغراس الثالث فقد بلغت الحصة الموقوفة فيه ١٢ قيراطاً، ويقع في أرض البغدادية الواقعة في واد نابلس غرب المدينة[١١٠]. وقد استحوذ الواقف على الغراسين الأول والثاني بطريق الشراء من محمد حسين الرمضان من قرية عجة بتاريخ غرة ربيع الأول ١٢٥٣هـ/ ٤ حزيران ١٨٣٧م [١١١]، بينما لم نعثر على طريقة حصوله على الحصة في الغراس الثالث.

٧) الموارس:

كان المارس الوحيد الذي تضمنته وقفيات الواقف يقع في قرية عجة وعُرف باسم مارس الوقف، وبلغت الحصة الموقوفة فيه ستة قراريط[١١٢]. وقد آلت هذه الحصة للواقف بطريق الشراء

من محمد حسين الرمضان في غرة ربيع الأول ١٢٥٣هـ/ ٤ حزيران ١٨٣٧م بعقد اشتمل على حصص عدة في قطع أراضي مختلفة[١١٣].

٨) البيادر:

اقتصر وجود البيادر في وقفيات الواقف على ستة قراريط في بيدرين بقرية عجة[١١٤]. وقد اشترى هذه الحصة في العقد السابق من محمد حسين الرمضان[١١٥].

العقارات العمرانية:

اشتملت العقارات العمرانية الواردة في الوقفيات على خمسة أصناف هي: الدور والبيوت والطبقات والبوائك والآبار.

١)الدور

اقتصر عدد الدور الموقوفة على ثلاث دور وردت في الوقفيتين الأولى والرابعة، وقد أوقفت هذه الدور جميعها، كان من بينها داران تقعان في محلة العقبة التحتا، ودار واحدة تقع في قرية عرابة وكانتا سكنًا للواقف.

وكانت إحدى الدور الواقعة في محلة العقبة التحتا يسكن فيها الواقف ووصفت أنها تتكون من طابقين علوي وسفلي وبركة ماء[١١٦]. أما الدار الثانية فقد ذكرت الوقفية أنها كانت تُعرف سابقًا بدار الحاج أحمد النابلسي، وتشتمل على طبقتين وبيتين سفليين وإيوان[١١٧]على بابهما وإيوان ثان داخل الدار وفسحة سماوية تشتمل على عرائش أشجار مختلفة ومطبخ وبائكة أمام الدار كانت تستخدم سابقًا فرن، وحددت هذه الدار من الجهتين الجنوبية والشرقية بدار الواقف، بينما كان يحدها من الجهتين الغربية والشمالية الطريق السالك[١١٨]. ويُلاحظ أن هذه الدار كانت تُعرف سابقًا بدار سعد الدين وقد اشتراها محمود عبد الهادي عم الواقف ثم باعها له، ويبدو أن محمود عبد الهادي اشترى هذه الدار بشكل متقطع من الورثة، ففي حجة شرعية مؤرخة في غرة ذو الحجة ١٢٥٢هـ/٨ آذار ١٨٣٧م اشترى من عبد الله خير الدين فتيان وأختيه أسماء وعائشه ٣ $\frac{1}{3}$ قيراط في كل من دار سعد الدين والدار المجاورة لها والفرن الواقع أمامها بثمن مقداره ٨٣٣٣ قرشًا و١٣ بارة[١١٩]. أما الحصص المتبقية فلم يوضح السجل الشرعي متى تم شراؤها غير أنه تمكن من الاستحواذ عليها جميعها بما في ذلك الدار المجاورة لها والتي تعتبر جزءًا منها بالإضافة إلى الفرن.

غير أن محمود عبد الهادي باع فيما بعد الدار والفرن إلى ابن أخيه سليمان، ثم قام سليمان ببيعها في غرة ربيع الأول ١٢٥٣هـ/٤ حزيران ١٨٣٧م إلى الحاج أحمد النابلسي بثمن مقداره ٥٦ ألف قرش، وقد أشير في عقد البيع إلى عبارة تؤكد أيلولة الدار لسليمان من عمه محمود

"الآيل إليه شراء من عمه محمود عبد الهادي". ووِفقًا لعقد البيع فقد استثني من ذلك بعض المرافق "ما عدا الأوضة[١٢٠] وفسحة الدار البرانية التي خارج الإيوانين المقابلين لدار سليمان عبد الهادي ومحل الطبخ، فإن ذلك له خاصة". وقد وصفت الدار أنها تتكون من طبقتين علويتين مع ما يتبعهما من الحضيران[١٢١] وبيتين سفليين قرار الطبقتين وإيوان على بابهما وتُعرف بدار سعد الدين سابقًا، بالإضافة إلى جميع الدار الملاصقة للدار المذكورة من جهة الغرب ويفوه بابها لجهة الشمال وتشتمل على طبقة علوية وبيت سفلي وإيوان وقبو[١٢٢] ورحبة (ساحة) بالإضافة إلى فرن يقع أمام الدار الثانية[١٢٣].

ولعل أهم ما يمكن استنتاجه من العقدين السابقين أن الفترة الزمنية بين شراء محمود عبد الهادي للحصص في الدارين والفرن وبين بيع سليمان للدارين والفرن أي الفترة الممتدة بين غرة ذو الحجة ١٢٥٢هـ/٨ آذار ١٨٣٧م – غرة ربيع الأول ١٢٥٣هـ/٤ حزيران ١٨٣٧م كانت ثلاثة أشهر، ويعني ذلك أن بيع محمود عبد الهادي لهذا العقار لسليمان وبيع سليمان لذلك إلى الحاج أحمد النابلسي كان خلال فترة الثلاثة أشهر، وبشراء النابلسي لذلك أصبحت الدار تُعرف باسمه. غير أن سليمان عبد الهادي قام باستعادة العقار كله المشتمل على الدارين والفرن في ١٦ رمضان ١٢٥٤هـ/٨ كانون أول ١٨٣٨م أي بعد بيعه للنابلسي بعام ونصف العام، وقد بلغ ثمن ذلك ٤٦ ألف قرش[١٢٤] أي بفارق ١٠ آلاف قرش عن الثمن الذي باعه للنابلسي، وقد اشترى العقار من عبد الرحمن ومحمد ولدي الحاج أحمد النابلسي وزوجته رقية أسعد البشتاوي. ولا شك أن فارق السعر لم يكن قليلاً، وهو الربح الذي حققه سليمان من عمليتي المبايعة، ومن الممكن تفسير بيع ورثة النابلسي للعقار بثمن أقل من الثمن الذي اشتراه مورثهم أنه جاء نتيجة لخلافات بين الورثة، وسطوة سليمان عبد الهادي في ذلك الوقت بحيث كان بمقدوره أن يمنع أي مشترٍ من شراء العقار بسعر أعلى لا سيما أن من حقه استخدام حق الشفعة في ذلك[١٢٥].

٢) البيوت

يُعد البيت من الأجزاء الرئيسة في الدار، ويختلف عدد البيوت من دار إلى أخرى حسب حجم الدار والمكانة الاجتماعية لمالكها. فقد اشتملت بعض دور النابلسيين كما في دار يوسف النابلسي في حوش الجيطان بمحلة القريون[١٢٦] على تسعة بيوت سفلية وعلوية كانت متباينة الحجم بعضها صغير والآخر كبير[١٢٧]. وعُرفت بعض البيوت في الدار الواحدة بأسماء معينة، ففي إحدى الدور الواقعة بمحلة الياسمينة أربعة بيوت، عرف كل منها باسم معين كبيت الرواية[١٢٨]وبيت أبي بكر وبيت طه والبيت الصغير[١٢٩]. أما في القرى فغالبًا ما كانت الدار الواحدة تقتصر على بيت واحد يكون متسعاً ويُستخدم لأغراض مختلفة.

اشتملت وقفيات سليمان عبد الهادي على سبعة بيوت، أوقف في ستة منها حصصًا مختلفة تراوحت ما بين ٦–١٢ قيراطاً، أما البيت السابع فقد أوقفه جميعه، وكان بين البيوت السبعة خمسة بيوت تقع في دار واحدة تُعرف بدار شاهين في حوش الشوفية بمحلة الياسمينة[١٣٠]. أما البيتان الآخران فكانا يقعان في قرية عجة، وبلغت الحصة الموقوفة في كل منهما ستة قراريط، ووصف إحداهما بالبيت الشمالي، بينما وصف الآخر بالبيت القبلي وكان يشتمل على ثلاث قناطر وبئر مُعد لخزن الزيت وبئر ماء مُعد للشرب وخشة صغيرة بقنطرة واحدة[١٣١]. وقد اشترى الواقف هاتين الحصتين من محمد حسين الرمضان من القرية نفسها مع حصص في عقارات أخرى في غرة ربيع الأول ١٢٥٣هـ/٤ حزيران ١٨٣٧م[١٣٢]. ولعل أهم ما يمكن استنتاجه من وصف البيت القبلي أنه كان كبيرًا ويضم مرافق متعددة تستخدم لأغراض الأسرة المختلفة ، علاوة على أن البيتين سميا حسب موقع كل منهما في الدار.

أما البيوت الخمسة الأخرى، فقد بين السجل الشرعي آلية انتقال ملكية بعضها للواقف، فالبيت الذي أوقف جميعه آل إلى الواقف من خلال عقدي استبدال إحداهما مؤرخًا في ١٠ جمادى الأولى ١٢٥٤هـ/٣١ تموز ١٨٣٨م والثاني مؤرخًا في ١٥ من الشهر نفسه. وقد وصف البيت بهذين العقدين بأنه كان بيتًا خربًا، ففي ١٠ جمادى الأولى/ ٣١ تموز استبدل الواقف من أحمد الجوهري الناظر على وقف والده عبد الغني ١٢ قيراطًا في البيت المذكور ببدل مقداره ٥٠٠ قرش[١٣٣]. وفي ١٥ جمادى الأولى ١٢٥٤هـ/٥ آب ١٨٣٨م استبدل الواقف من المبدل نفسه ١٢ قيراطاً أخرى بالثمن نفسه[١٣٤].

وكان من البيوت الخمسة أيضًا بيتًا عُرف بالبيت الغربي ووصفت الوقفية أن بابه يفتح باتجاه الجهة الشرقية، وبلغت الحصة الموقوفة منه ١٢ قيراطًا، ويتضح من السجل الشرعي أن هذه الحصة انتقلت للواقف بطريق الشراء من كل من مصطفى البزره وصبح أبو شلهوب في ١ جمادى الأولى ١٢٥٤هـ/٢٢ تموز ١٨٣٨م بثمن مقداره ١٠٠٠ قرش[١٣٥]. ومن الحصص الأخرى التي اشتراها الواقف في هذه البيوت حصتان بلغت إحداهما ١٢ قيراط والثانية ستة قراريط وقد اشترى هاتين الحصتين من فاطمة شاهين وأختها زينب [١٣٦].

٣) الطبقات

تكونت بعض دور الأثرياء والأعيان من الأسر النابلسية من طبقات تراوحت ما بين ٢–٣ طبقات، وقد شاع استخدام مصطلح الدَور خلال فترة الدراسة ليعني الطبقة بالمفهوم الحاضر، لذا فإن مصطلح الطبقة يعني أحد الأجزاء التي يتكون منها الدَوران الأوسط والعلوي في الدار دون الإشارة إلى هذا المصطلح في الدَور السفلي إذا كانت الدار تتكون من دورين سفلي وعلوي،

واقتصر في هذه الحالة استخدام مصطلح الطبقة على الدَور العلوي بينما استخدم مصطلح البيت على الدَور السفلي الذي يتكون من بيت أو أكثر، ومن الشواهد على ذلك وصف دار تتكون من "علوي وسفلي فالسفلي يشتمل على ستة بيوت والعلوي يشتمل على ثلاث طبقات"[١٣٧]، وأشير إلى دار أخرى اشتملت على "طبقة علوية وخمسة بيوت سفلية"[١٣٨].

اقتصر وجود الطبقات في وقفيات سليمان عبد الهادي على ثلاث طبقات أوقفت جميعها وكانت في نفس الدار الواقعة في حوش الشوفية بمحلة الياسمينة[١٣٩]. وقد أورد السجل الشرعي حجة شراء لحصتين في الطبقات الثلاث مؤرخة في غرة ربيع الثاني ١٢٥٤هـ/٢٣ حزيران ١٨٣٨م حيث اشترى الواقف ١٢ قيراطاً بطبقتين معًا و١٢ قيراطاً في الطبقة الثالثة التي وصفت بأنها منهدمة، كما تضمن العقد أيضاً شراء حصتين في بيتين بثمن مقداره ٢٠٠٠ قرش[١٤٠].

٤)البوائك

بلغ عدد البوائك في وقفيات الواقف بائكتين أوقفت جميعهما وكانتا تقعان في محلة العقبة، وقد أشير إلى إحداهما بالبائكة الكبيرة[١٤١] بينما أشير إلى الثانية أنها كانت بالأساس فرن وتحولت إلى بائكة[١٤٢].

٥)الآبار

اعتمد سكان مدينة نابلس وقراها في تأمين حاجياتهم من المياه على حفر الآبار التي أقيمت داخل البيوت أو في الساحة السماوية أمام الدار وذلك للحاجات المنزلية من الشرب والغسيل بالإضافة إلى استخدامها لسقي الدواب والأشجار الزراعية وغير ذلك من احتياجات الأسرة ، كما اتخذت الآبار كنوع من الاحتياط لتوفيق المياه خلال السنوات التي تقل فيها الأمطار[١٤٣]. ويلاحظ أن الفلاحين كانوا يحفرون الآبار داخل القرى وخارجها، فالآبار التي كانت في داخل القرية كانت تستخدم لتوفير مياه الشرب وسقي الحيوانات، بينما كانت الآبار الموجودة خارج القرية تستخدم لسقي الأشجار والحيوانات خلال وجودها في المراعي.

اقتصر وجود الآبار في وقفيات الواقف على الوقفية الأولى فقط حيث اشتملت على ستة آبار في قرية عجة بلغت الحصة الواحدة في كل منها ستة قراريط، وقد حملت بعض هذه الآبار مسميات مختلفة كبئر الحريقة وبئر زعبر وبئر زعيط وبئر عراق البرقة، وكان من بينها بئر وُصف بالبئر الزبالي أي الخرب[١٤٤]. وقد حصل الواقف على الحصص الست بطريق الشراء بعقد واحد من محمد حسين الرمضان قبل تسجيل الواقف لوقفيته بشهر واحد[١٤٥].

العقارات الصناعية:

تعد مدينة نابلس من أكثر المدن الفلسطينية في مجال الصناعة، فقد اشتهرت تاريخياً بصناعة الصابون الذي يعد من أهم معالمها، كما اشتهرت بالعديد من الصناعات التقليدية الأخرى التي ورد ذكرها في مختلف سجلات محكمة نابلس الشرعية كالطواحين المائية والصياغة والصباغة والدباغة والمعاصر والفواخير والأفران والحدادة والغزل والحلويات وغيرها من مختلف الصناعات والحرف التقليدية. وقد اشتملت وقفيات سليمان عبد الهادي ثلاثة أنواع من المنشآت الصناعية هي: الطواحين المائية والمعاصر والأفران.

١) الطواحين المائية:

شكلت الطواحين الجزء الأكبر من العقارات الصناعية التي تضمنتها الوقفيات الأربع. ويبين الجدول التالي الطواحين الموقوفة سواء كلها أو حصص منها:

الرقم	اسم الطاحونة	الموقع	الحصة الموقوفة	ملاحظات	رقم الوقفية	الصحفة في السجل
١.	طاحونة بلاطة	بلاطة[١٤٦]	١٢ قيراطاً	شركة إبراهيم العنبتاوي	الأول	ص٣١٢
٢.	طاحونة لم يحدد اسمها	رأس العين	جميعها	إنشاء الواقف	الأولى	ص ٣١٢
٣.	طاحونة لم يحدد اسمها	عين بيت الماء – واد نابلس	١٢ قيراطاً	شركة إبراهيم العنبتاوي	الأولى	ص٣١٢
٤.	الطاحونة الصراوية	واد قرية بيت وزن[١٤٧]	٨ قراريط	–	الأولى	ص٣١٢
٥.	طاحونة لم يحدد اسمها	بيسان[١٤٨]	١٦ قيراطاً	شركة طاهر الموسى وعبد الخالق اليوسف	الأولى	ص٣١٢
٦.	طاحونة لم يحدد اسمها	واد اللجون[١٤٩]	١٢ قيراطاً	شركة عبد الله كيوان ومصطفى الحسن	الأولى	ص٣١٢
٧.	طاحونة البغل	نابلس – العقبة التحتا	١.٥ قيراط	–	الثانية	ص٥٠
٨.	طاحونة البغل	نابلس – العقبة التحتا	قيراط واحد	–	الرابعة	ص٣
٩.	طاحونة الخربة	نهر	٣ قراريط	وصفت أنها تشتمل	الرابعة	ص٣

		جالود[١٥٠]		على قناة وبئر ماء وآلة كاملة		
١٠.	طاحونة اللويبدة	نهر جالود	٢ $\frac{2}{3}$ قيراط	وصفت أنها تشتمل على قناة وبئر وقبو وآلة كاملة	الرابعة	ص٣
١١.	طاحونة لم يحدد اسمها	عرقوب جلبون[١٥١]	٢٠ قيراطاً	–	الرابعة	ص٣
١٢.	طاحونة لم يحدد اسمها	واد الباذان	١٩ قيراطاً	مساحتها من الشرق إلى الغرب ١٨ ذراع ومن الجنوب إلى الشمال ٢٢ ذراع[١٥٢]	الرابعة	ص٣

يظهر الجدول السابق أن عدد الطواحين الواردة في الوقفيات بلغ ١١ طاحونة وذلك على اعتبار أن الحصتين الموقوفتين في رقمي ٧، ٨ من الجدول خصتا طاحونة البغل الواقعة في محلة العقبة التحتا. ولا بد من الإشارة إلى أن ملكية الواقف لم تقتصر على هاتين الحصتين في الطاحونة بل امتلكها جميعها. وكان أول عقد شراء له فيها مؤرخًا في أواسط شعبان عام ١٢٥٣هـ/١٣ تشرين ثاني ١٨٣٧م حيث اشترى من أولاد محمد الصمادي وخديجة سعد الدين عدة عقارات بما في ذلك ٦.٥ قيراط في طاحونة البغل بثمن مقداره ٨٠٠٠ قرش[١٥٣]. وقد جاء هذا الشراء بعد تسجيله وقفيته الأولى المؤرخة في غرة ربيع الأول ١٢٥٣هـ/٤ حزيران ١٨٣٧م بخمسة أشهر ونصف. وفي شهر رمضان ١٢٥٣هـ/تشرين ثاني ١٨٣٧م أي بعد شرائه الحصة السابقة اشترى حصة أخرى بلغت ١٥ قيراطًا من عدة أشخاص من عائلتي أمين الدين والبشتاوي بثمن مقداره ٢٠٥٠ قرشًا فأصبح بذلك مجموع حصته في الطاحونة ٢١.٥ قيراط[١٥٤].

وبذلك يكون سليمان عبد الهادي قد تمكن من الاستحواذ على الحصة السابقة بعد تاريخ الوقفية الأولى بسبعة أشهر. وفي ٤ ربيع الثاني ١٢٥٤هـ/٢٦ حزيران ١٨٣٨م قام سليمان بتسجيل وقفيته الثانية، وكان من بين ما اشتملت عليه ١.٥ قيراط في طاحونة البغل وقد أشارت الوقفية إلى ذلك بعبارة "شركة وقف الواقف بحق ٢١.٥ قيراط[١٥٥] وبذلك ارتفعت حصته في الطاحونة إلى ٢٣ قيراطًا. ويبدو أنه كان من الأشخاص الذي اشترى منهم حصصًا في هذه الطاحونة هم حسين وأحمد أولاد محمد بيك عسقلان وإبراهيم وعبد الرحمن أولاد صالح بيك عسقلان، ففي حجة شرعية مؤرخة في ١٢ ربيع الأول ١٢٥٣هـ/ ١٥ حزيران ١٨٣٧م استبدل

هؤلاء الأربعة من أبناء إبراهيم ومحمد عسقلان ٣.٥ قيراطًا في الطاحونة ببدل مقداره٣٠٠ قرش(١٥٦).

وكان الواقف قد حصل على القيراط والنصف السابق الوارد في الوقفية الثانية بطريق الشراء من طاهر الموسى العرابي في أواخر شهر محرم ١٢٥٤هـ/ ٢٣ نيسان ١٨٣٨م بثمن مقداره ٤٠٠ قرش(١٥٧). وكان طاهر الموسى قد حصل على هذه الحصة في ٧ محرم ١٢٥٣هـ/١٢ نيسان ١٨٣٧م بطريق الاستبدال من أحمد بكري حجازي الناظر على وقف جده لأبيه(١٥٨). ولعل أهم ما يمكن استنتاجه من شراء سليمان عبد الهادي لهذه الحصة وتضمينها بوقفيته الثانية التي تضمنت نصًا صريحًا "شركة وقف الواقف بحق ٢١.٥ قيراط أن الواقف أوقف وقفية خامسة خلال الفترة ما بين تاريخي الوقفيتين الأولى والثانية غرة ربيع الأولى ١٢٥٣هـ/٤ حزيران ١٨٣٧م – ٤ ربيع الثاني ١٢٥٤هـ/٢٦ حزيران ١٨٣٨م وكان من بين ما اشتملت عليه الـ٢١.٥ قيراط في الطاحونة، غير أننا لمن نتمكن من العثور على هذه الوقفية في السجلين الشرعيين رقم ٩، ١٠ اللذين يغطيان الفترة الزمنية ما بين ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م – ١٢٦٢هـ/١٨٤٦م أي إلى ما بعد وفاة الواقف بنحو ثماني سنوات(١٥٩).

وفي ١٤ شعبان ١٢٥٥هـ/٢٢ تشرين أول ١٨٣٩م أوقف الواقف وقفيته الرابعة، وكان مما اشتملت عليه قيراطًا واحدًا في طاحونة البغل وقد أشارت الوقفية إلى ذلك بعبارة "صار بإنضمام الحصة التي في الوقف الأول وبالحصة التي بإلحاق المذكور أعلاه جميعها للواقف من غير مشارك"(١٦٠). ولما لم تشر وقفيته الثالثة المؤرخة في أواخر جمادى الأولى ١٢٥٤هـ/ ١٩ آب ١٨٣٨م إلى أية إشارة للطاحونة، فيعني ذلك أن الواقف قام بشراء القيراط الأخير خلال الفترة ما بين جمادى الثانية ١٢٥٤هـ/آب ١٨٣٨م – شعبان ١٢٥٥هـ/تشرين أول ١٨٣٩م.

ومن اللافت للنظر في أسماء الطواحين الكائنة داخل مدينة نابلس وجود طاحونة أخرى حملت اسم طاحونة البغل، وقد أشير إلى أنها تقع في محلة الغرب "قرار دار القصص"، وحددت من الجهة الغربية بدار القطاط ومن الشرق معبر دار القصص ومن الجنوب الطريق السالك ومن الشمال دار الكساسيري"، فقد أشارت حجة شرعية مؤرخة في أواخر ربيع الثاني ١٢٦٥هـ/٢٣ آذار ١٨٤٩م إلى استبدال داؤود حليحل بالوكالة الشرعية عن ابنه عبد الرزاق وبالولاية عن ابنه الآخر سعيد القاهر عن درجة البلوغ من كل من أسعد أحمد سويسه وعثمان محمود سويسه الناظرين على وقف جدهما لأبيهما ستة قراريط في هذه الطاحونة ببدل قيمته ١٢٠٠ قرش (١٦١). ولا شك أن هذه الطاحونة ليست نفسها التي وردت في وقفية سليمان عبد الهادي الواقعة في محلة العقبة التحتا، لا سيما أنه لا يمكن أن يكون هناك تداخلاً بين هاتين

المحلتين إذا يفصل بينهما محلة القريون، وإذا كان هناك احتمال وجود تداخل لمحلة العقبة مع محلات أخرى فمن الممكن أن يكون مع محلات الحبلة والقيسارية إضافة إلى القريون وهذه المحلات الثلاثة هي التي تحد محلة العقبة من مختلف جهاتها. لذا فمن الممكن أن يكون كاتب الحُجة الشرعية لعقد الاستبدال السابق أخطأ في اسم الطاحونة لا سيما أن وجود طاحونتين داخل المدينة تحملان الاسم نفسه يبقى احتمالا ضعيفًا بل غير وارد .

ويُلاحظ على الطواحين الواردة في الجدول أنه لم يكن من بينها سوى طاحونة واحدة أوقفت جميعها وقد أشارت الوقفية أنها كانت من إنشاء الواقف(١٦٢). أما الطواحين المتبقية فقد أوقف منها حصصاً ، وبلغ حجم أعلى حصة ٢٠ قيراطًا وكان ذلك في طاحونة تقع في عرقوب جلبون ولم تشر الوقفية إلى اسمها، وتلاها طاحونة أخرى في واد الباذان بلغت الحصة الموقوفة فيها ١٩ قيراطًا، وقد أشارت الوقفية إلى مساحة هذه الطاحونة بالذراع إذ بلغت مساحتها ١٨ ذراعاً من الشرق إلى الغرب و ٢٢ ذراعًا من الشمال إلى الجنوب(١٦٣) وبذلك تكون المساحة الكلية لهذه الطاحونة ٣٩٦ ذراعًا. ولما كان على الأرجح أن الذراع هنا كانت الذراع المعمارية التي تساوي ٤٩ سم فتكون المساحة الكلية للطاحونة بالمتر المربع تساوي ٤٩×٣٩٦=١٩٤٠٤سم، ولما كان المتر الواحد يساوي ١٠٠سم فعندئذ تكون المساحة الكلية للطاحونة تساوي ١٩٤.٠٤متراً مربعاً.

وأشارت الوقفيات إلى أسماء بعض الشركاء الآخرين للواقف في بعض الطواحين، فكان إبراهيم محمد العنبتاوي يشركه في نصف طاحونة بلاطة وطاحونة أخرى لم يحدد اسمها تقع في عين بيت الماء في واد نابلس غرب المدينة، بينما خص لكل من طاهر الموسى وعبد الخالق اليوسف ٨ قراريط في طاحونة في بيسان، وخص كل من عبد الله كيوان ومصطفى الحسن نصف طاحونة في اللجون(١٦٤).

ومن اللافت للنظر في الطاحونة التي عُرفت باسم طاحونة اللوبيدة البالغة الحصة الموقوفة فيها $٢\frac{2}{3}$ قيراط، أن الوقفية أشارت إلى أنها تقع على نهر الجالود ومدارها من ماء هذا النهر، وحددت الطاحونة من جهاتها الشرقية والجنوبية والشمالية بأرض نورس بينما حددت من الجهة الغربية بطاحونة حسين عبد الهادي(١٦٥). وقد أشار السجل الشرعي إلى طاحونة أخرى حملت الاسم نفسه (طاحونة اللوبيدة" غير أنها تقع في واد الفارعة وحددت من الجهة الجنوبية بالواد ومن جهاتها الثلاث الأخرى بالوعر(١٦٦).

أما الطاحونة الصراوية التي بلغت الحصة الموقوفة فيها ٨ قراريط، فقد تم شراء هذه الحصة بعقدين منفصلين خلال شهري محرم وذو الحجة عام ١٢٥٢هـ/أيار ١٨٣٦م وآذار ١٨٣٧. ففي

١٥ محرم ١٢٥٢هـ/١ أيار ١٨٣٦م اشترى الواقف ثلاثة قراريط من ١٤ شخصاً من قرية بيت وزن بثمن مقداره ١٢٠٠ قرش[١٦٧]. ثم اشترى في ١٥ ذو الحجة في العام نفسه ٥ قراريط أخرى من موسى أبو بكر الجماعيني بثمن مقداره ٢٠٠٠ قرش[١٦٨]. وبالرغم من أن الفارق الزمني بين العقدين السابقين كان ١١ شهرًا غير أن ثمن القيراط الواحد البالغ ٤٠٠ قرشاً لم يتغير وبذلك يكون الثمن الكلي للطاحونة على أساس ثمن القيراط هو ٤٠٠ ×٢٤ = ٩٦٠٠ قرش. ويتضح فارق السعر في القراريط التي تم شراؤها في طاحونة البغل، فوِفقًا للحصة التي اشتراها من أولاد أمين الدين والبشتاوي البالغة ١٥ قيراطاً بثمن مقداره ٢٠٥٠ قرشًا يكون ثمن القيراط الواحد ١٣٦.٦٦ قرشًا، بينما بلغ ثمن القيراط الواحد في الحصة التي اشتراها من طاهر الموسى البالغة ١.٥ قيراط بثمن مقداره ٤٠٠ قرش أي أن ثمن القيراط الواحد كان ٢٦٦.٦٦ قرشًا، وعلى الرغم من الفارق الزمني بين العقدين نحو أربعة أشهر غير أن الفارق في ثمن القيراط كان ١٣٠ قرشًا، أما ثمن القيراط الواحد في عقد الاستبدال الذي أبرمه أبناء عسقلان فقد بلغ ٨٥.٧١ قرشًا وهو أقل بكثير من ثمن القيراط في العقدين السابقين، ولا شك أن تدني ثمن القيراط في عقد الاستبدال جاء بالنظر إلى أن الطاحونة كانت في وقت الاستبدال خربة حيث أشير إلى ذلك في العقد بعبارة "المتشعثة البناء"[١٦٩].

وإذا اعتمدنا المتوسط الحسابي لثمن القيراط في عقدي البيع فيكون٢٠١.٦٦ قرشًا. وبناءً على هذا التقدير يكون الثمن الكلي للطاحونة ٢٠١.٦٦ ×٢٤=٤٨٣٩.٨ قرشًا أي بفارق ٤٧٦٠.١٦ قرشًا عن الطاحونة الصراوية، ولا شك أن ذلك يعتمد بالدرجة الرئيسة على حجم الطاحونة وموقعها وحالتها.

٢) المعاصر

اشتملت وقفيات الواقف على معصرتين، الأولى أوقفت جميعها وتقع في محلة العقبة التحتا ووصفت بأنها مقابل دار الواقف ويفوه بابها للجهة الجنوبية. أما المعصرة الثانية فقد أوقف منها ١٢ قيراطًا وتقع في مدينة جنين، وكان شريك الواقف في النصف الثاني عمه محمود عبد الهادي[١٧٠] "وقد اتضح من خلال مشتريات الواقف العقارية أنه اشترى المعصرة الأولى في ١٣ شوال ١٢٥٢هـ/٢٠ كانون ثاني ١٨٣٧م أي قبل تسجيل وقفيته في المحكمة الشرعية بأربعة أشهر ونصف من أحمد محمد بكري العمري بثمن مقداره ٦٠٠٠ قرش، ونص عقد المبايعة بينهما على شراء باطن المعصرة بينما يستثني ظاهرها أي خارجها من البيع، ووصفت هذه المعصرة بأنها تقع مقابل دار المشتري وهي مُعدة لعصر السيرج، وتشتمل على فرن لقلي السمسم وعدة أحواض وحاصل وحجري رحى وبئر ومعجن[١٧١].

٣) الأفران

بلغ عدد الحصص الموقوفة في الأفران ثلاث حصص تراوحت ما بين ٦–٨.٥ قراريط كان منها ستة قراريط بفرن في محلة القيسارية وثمانية قراريط بفرن عُرف باسم فرن الغبار ويقع في محلة الحبلة[١٧٢] أما الحصة الثالثة فكانت ٨.٥ قيراط بفرن يقع أيضًا في محلة الحبلة[١٧٣]. ونظرًا للتداخل بين محلتي القيسارية والعقبة، فعلى الأرجح أن الحصة الموقوفة في الفرن الواقع في القيسارية البالغة ستة قراريط، هي الحصة نفسها التي اشتراها الواقف في ١١ ذو القعدة ١٢٥٢هـ/١٦ شباط ١٨٣٧م بفرن يُعرف باسم فرن السوق من يوسف كنعان زعرور وإخوانه وزوجة أبيه بثمن مقداره ٥٠٠ قرش[١٧٤]. وبالتالي يكون الثمن الكلي لجميع الفرن على أساس سعر الحصة المبيعة ٢٠٠٠ قرش.

العقارات التجارية

جاءت العقارات التجارية الموقوفة في المرتبة الثانية بعد العقارات الزراعية، ويعني ذلك أن الواقف أولى اهتمامه بالجانب التجاري من خلال شرائه للعديد من العقارات التجارية وبخاصة الدكاكين. وقد بلغ مجموع عدد العقارات التجارية الموقوفة ٣٠ عقارًا كان منها ٢٦ دكانًا و٤ بازارات. ويُلاحظ هنا غياب عقارات تجارية أخرى وبخاصة المخازن (الحواصل) في الوكالات التجارية في المدينة وبخاصة وكالة حبس الدم[١٧٥]. التي كان يمتلك وعمه محمود فيها وفي حواصلها حصة بلغت ١٥.٥ قيراط [١٧٦].

١) الدكاكين

توزعت الدكاكين الموقوفة على مدينتي نابلس وجنين، وقد خص مدينة نابلس منها ٢٣ دكانًا، بينما خص مدينة جنين ثلاثة دكاكين. وقد توزعت الدكاكين في مدينة نابلس على أسواق خمس محلات هي العقبة التحتا والقريون والحبلة والقيسارية[١٧٧]، والغرب[١٧٨]. ويلاحظ أنه كان من بين الدكاكين الواقعة في مدينة نابلس ١٦ دكانًا أوقف منها حصصًا متباينة بينما بلغ عدد الدكاكين التي أوقفت كلها سبعة دكاكين. وبلغ حجم أعلى حصة موقوفة ٢٣ قيراطاً وعشر قيراط وسدس عشر قيراط في دكانين في محلة القريون، وصف إحداهما بالدكان الكبيرة وفي داخله خشة صغيرة، أما الدكان الثاني فعُرف باسم دكان الجنانوة[١٧٩]. ويتضح من خلال حجة شرعية مؤرخة في أواخر ربيع الأول ١٢٥٤هـ/١١ تشرين ثاني ١٨٣٧م أن الواقف كان يمتلك في كل من هذين الدكانين ١٥.٥ قيراط بعجز ثلث عشر قيراط، واشترى من حسن داود اليونسي ٧.٥ قيراط وثلاثة أرباع خمس القيراط في كلا الدكانين بثمن مقداره ١٣٦١ قرشًا، فارتفعت بذلك حصته في الدكانين لتصبح ٢٣ قيراطًا وعشر قيراط وسدس عشر قيراط[١٨٠]. أما أقل حصة في

الدكاكين الموقوفة في مدينة نابلس فبلغت قيراطين، وكان ذلك بدكان في محلة الحبلة[١٨١]. أما الحصص الموقوفة في الدكاكين الثلاث الواقعة في مدينة جنين فقد بلغت على التوالي: ٦ قراريط، ١٢ قيراطاً، ١٦ قيراطاً. وكان منها دكانان أشير إلى أن الحصة المتبقية تخص "سعادة المدير"[١٨٢] ويقصد بذلك محمود عبد الهادي مدير ولاية صيدا الذي خلف أخيه حسين والد الواقف في هذا المنصب.

أما الدكاكين السبعة التي أوقفت بأكملها، فكان منها ثلاثة دكاكين تقع في السوق الغربي في محلة الغرب ودكان يقع في محلة العقبة التحتا ودكانين يقعان في سوق المربعة في محلة القيسارية ودكان في سوق القطانين الشرقي في محلة الحبلة.

وتمدنا مشتريات الواقف العقارية بمعلومات حول طريقة تملكه بعض الحصص في الدكاكين الموقوفة، من ذلك أن أحد الدكاكين بلغ حجم الحصة الموقوفة فيه $٢١\frac{1}{3}$ قيراط ، وقد أشارت إليه الوقفية أنه كان يُعرف سابقًا بدكان أولاد شاهين[١٨٣]، ويظهر السجل الشرعي أن بعض الحصص في هذا الدكان آلت إلى الواقف بطريق الاستبدال بأربعة عقود، كان منها عقدان مؤرخان في ١٣ جمادى الثانية ١٢٥٢هـ/١٤ أيلول ١٨٣٦م، استبدل في إحداهما ٤ قراريط من هاجر وآمنة ابنتي هاشم الدجاني ببدل مقداره ٨٠٠ قرش[١٨٤]، أما العقد الثاني فقد استبدل فيه ٨ قراريط من سفيان محمد البسطامي الناظر على وقف جده لأبيه ببدل مقداره ١٦٠٠ قرش[١٨٥]. وفي أواخر شعبان ١٢٥٢هـ/٨ كانون أول ١٨٣٦م استبدل من محمد محمود هاشم $٥\frac{1}{3}$ قيراط ببدل مقداره ٤٤٨.٥ قرشًا[١٨٦]. ثم استبدل في أواخر ذو القعدة ١٢٥٢هـ/٦ آذار ١٨٣٧م من صالح أحمد قندح $١\frac{2}{3}$ قيراط[١٨٧].

وبذلك يكون مجموع الحصص المستبدلة ١٩ قيراطاً. أما الحصة المتبقية البالغة $٢\frac{2}{3}$ قيراط فلم نتمكن من معرفة الطريقة التي آلت بها للواقف.

وبلغت الحصة الموقوفة في دكانٍ ثانٍ يقع في سوق الغزل في محلة الغرب $١٨\frac{6}{8}$ قيراط [١٨٨]، ويتضح من خلال مشتريات الواقف العقارية أنه اشترى هذه الحصة من بكر حماد في غرة صفر ١٢٥٣هـ/٢٥ نيسان ١٨٣٨م أي قبل تاريخ الوقفية بشهرين بثمن مقداره ٩٤٣ قرشًا و ٣٠ فضة مصرية[١٨٩]. وكان من الدكاكين التي اشتملت عليها الوقفية الثانية دكانان يقعان في محلة الحبلة بلغت الحصة الموقوفة في كل منهما ٦.٥ قيراط ونصف سدس قيراط، وعُرف إحداهما باسم دكان الحياكة أي الخياطة بالإضافة ١١ قيراطاً في دكان ثالث في المحلة نفسها[١٩٠]. وقد اشترى الواقف الحصص الثلاث بعقد واحدٍ مؤرخاً في شوال ١٢٥٣هـ/كانون أول ١٨٣٧م من آمنة عثمان الدندي بثمن مقداره ١٦٣٧ قرشًا[١٩١].

كما اشتملت الوقفية أيضًا وقف ١٢ قيراطاً في ثلاثة دكاكين بخط عين السوق في محلة الحبلة وصفت بأنها منهدمة ، وقد حصل الواقف على ذلك بطريق الاستبدال من سليمان محمد البيطار ببدل قيمته ١٥٠٠ قرش [١٩٢]. ووِفقًا لحجة شرعية مؤرخة في أواخر محرم ١٢٥٤هـ/٢٣ نيسان ١٨٣٨م تبين كيف تمكن سليمان من الاستحواذ على الدكانين الواقعين في سوق المربعة بمحلة القيسارية، وقد جاء ذلك بطريق البدل للدكانين من محمد سعيد البسطامي ببدل مقداره ٣٠٠٠ قرش[١٩٣]. وقد أظهر عقد إستبدال مؤرخًا في غرة صفر ١٢٥٤هـ/٢٥ نيسان ١٨٣٨م استبدل فيه سليمان من محمد شحادة الخماش عقارات مختلفة كان من بينها حصص في ١٢ دكان بمحلة الياسمينة بلغت في سبعة منها ١٢ قيراطاً لكل دكان، بينما بلغت ١٢ قيراطاً في أربعة دكاكين مجتمعة وستة قراريط بدكان واحد[١٩٤]، غير أن أي من هذه الحصص لم تدخل في أي من وقفياته الأربع.

ومما يجدر ذكره أن الواقف استمر في شراء العقارات وبخاصة الدكاكين بعد تسجيله وقفيته الأخيرة المؤرخة في ١٤ شعبان ١٢٥٥هـ/٢٢ تشرين أول ١٨٣٩م. ففي ١٧ ذو القعدة ١٢٥٥هـ/٢١ كانون ثاني ١٨٤٠م أي بعد تاريخ الوقفية الرابعة بثلاثة أشهر اشترى من خيري أحمد سعد الدين دكانًا بأكمله و١٦ قيراطاً بدكان آخر بثمن مقداره ٣٠٠٠ قرش[١٩٥] ، وكان البائع قد حصل علي الحصتين بطريق الاستبدال من زوجته في غرة ذو القعدة ١٢٥٥هـ/٥ كانون ثاني ١٨٤٠م ببدل قيمته ٣٠٠٠ قرش[١٩٦] وهو نفس الثمن الذي اشتراهما به سليمان عبد الهادي. ما يعني أن مسألة البدل لم تكون سوى مسألة شكلية.

٢) البازارات

تضمن السجل الشرعي الكثير من الإشارات المتعلقة لعدد من البازارات في البلدة القديمة لمدينة نابلس، ففي محلة القريون أشير إلى بازار الفقيه وبازار عبد الرزاق عامر[١٩٧] وبازار أولاد طوقان[١٩٨] وبازار وقف الجامع الصلاحي[١٩٩]. أما في محلة الياسمينة فقد أشير إلى بازار محمود عبد الهادي[٢٠٠] وبازار الحاج عبد الوهاب العطعوط[٢٠١]، وفي محلة الغرب أشير إلى بازار الفار[٢٠٢]. كما أشير أيضًا إلى بازار آخر في محلة الغرب وُعرف باسم بازار مصطفى جاويش الصايغ[٢٠٣].وأشار السجل الشرعي أيضًا إلى سوق عُرف باسم سوق البيازير الشرقي في محلة العقبة[٢٠٤]، وسوق البيازير في محلة الحبلة[٢٠٥]. ويستدل من هذين السوقين أنهما كانا يشتملان على عدة دكاكين، فقد أشير إلى أنه كان من بين الدكان الموجودة في سوق البيازير الشرقي دكان خليل القمحاوي ودكان حجازي الصايغ[٢٠٦]، بينما أشير إلى دكان وقف جامع النصر في سوق البيازير في محلة الحبلة[٢٠٧]. غير أنه ليس من الواضح نوع البضائع التي

احتوت عليها تلك الدكاكين. ويستدل من اسم السوق أنه يشتمل على بازارات عدة ، وعلى الأرجح أن يكون كل بازار متخصصًا ببيع سلعة معينة. كما أن مصطلح البازار يطلق في هذه الحالة على دكان واحد يكون كبير الحجم، فبازار الفقيه الذي وصف بالبازار الكبير[٢٠٨] كان متخصصًا في بيع الحبوب[٢٠٩]. ووصف بازار يقع في محلة الغرب بسوق الحدادين كان يمتلكه محمود عبد الله يعيش بعبارة "جميع الدكان الواسعة المعروفة بالبازار المعُدة لبيع الغلال والحبوب المشتمل على بئرين لأجل خزن الزيت وعلى آخرين (اصطبلين) داخله مُعدين لربط الدواب"[٢١٠].

تضمنت وقفيات سليمان عبد الهادي أربعة بازارات تقع في محلة القريون[٢١١]. كان منها بازار أوقف جميعه، بينما أوقف في البازارات الثلاثة الأخرى حصصًا مختلفة تراوحت ما بين ١٢–١٨ قيراطاً. وكان من بينها بازار بلغت الحصة الموقوفة فيه ١٢ قيراطاً وهو البازار العربي الواقع في السوق الشرقي في محلة القريون وأشارت الوقفية إلى أن الحصة المتبقية في هذا البازار البالغة ١٢ قيراطاً أي النصف كانت تخص أولاد الشيخ عبد الغني زيد القادري. ويستدل من عقود المبايعة الخاصة بسليمان عبد الهادي أنه اشترى الحصة الموقوفة في ٢ ذو الحجة ١٢٥٢هـ/٩ آذار ١٨٣٧م من عدة أفراد من عائلات كلبونه والبظ والطويل وعاشور بثمن مقداره ١٩٠٠ قرش[٢١٢]. وبذلك يكون الثمن الكلي لهذا البازار وِفقاً لثمن الحصة المشتراة ٣٨٠٠ قرش.

أما الحصتان المتبقيتان في البازارين الآخرين، فقد بلغت إحداهما ١٦ قيراط في بازار أشير إلى أنه يقع في الجهة الشرقية من السوق، وكانت الحصة المتبقية البالغة ٨ قراريط تخص أحمد آغا النمر. بينما بلغت الحصة الموقوفة في البازار الآخر الذي أشير إليه بالبازار الشمالي ١٨ قيراطًا دون أن تحدد الوقفية شريك الواقف في الستة قراريط المتبقية.

ولما لم تحدد الوقفية حدود هذيين البازارين من جهاتهما الأربع، فلم يكن من السهل علينا معرفة كيف آلت حصة الواقف إليه بالمقارنة مع عقود المبايعة والاستبدال التي خصته والمسجلة في السجل الشرعي المتعلقة بأربعة حصص في أربعة بازارات، كان من بينها الحصة التي اشتراها في البازار المشترك مع أولاد القادري، أما الحصص الثلاث التي اشتملت عليها العقود الثلاثة المتبقية، فقد كان منها حصة آلت إليه بالشراء وحصتان بطريق الاستبدال، ويُلاحظ من خلال تحديد العقود الثلاثة لحدود العقار المبيع من جهاته الأربع أنها خصت بازاراً واحداً حيث كانت حدوده في العقود الثلاثة متشابهة تمامًا، وأشير إلى أن هذا البازار يقع في خط حوش المحمص، وكان حده الشمالي الطريق السالك بينما حده من الجنوب حوش المحمص وده من الشرق دكان أولاد الشامية بينما كان حده من الغرب بازار أولاد عبد الغني زيد القادري[٢١٣].

وبذلك يستنتج من الحد الغربي أن المقصود ببازار أولاد القادري هو البازار الغربي الذي أوقف فيه الواقف ١٢ قيراطًا.

أبرم عقد الشراء في العقود الثلاثة في ٢٢ شعبان ١٢٥٢هـ/١ كانون أول ١٨٣٦م حيث اشترى الواقف من إسماعيل حسن جري وأسعد وعبد الرحمن وصالحة وفاطمة أولاد حسن جري ثلاثة قراريط بثمن مقداره ٥٧٠ قرشًا[٢١٤]. أما عقدا الاستبدال اللذان أبرمهما الواقف في يوم واحد بتاريخ ١٧ شعبان ١٢٥٢هـ/٢٦ تشرين ثاني ١٨٣٦م حيث استبدل في العقد الأول من عبد الله حسن زعيتر أربعة قراريط ببدل قيمته ٧٠٠ قرش، بينما استبدل في العقد الثاني من إسماعيل حسن جرى وأسعد وعبد الرحمن أولاد حسين جري سبعة قراريط ببدل قيمته ١٣٠٠ قرش[٢١٥] وبذلك يكون مجموع الحصص الثلاث المشتراة والمستبدلة ١٤ قيراطًا. غير أننا لم نتمكن من الجزم في أي من البازارات الثلاثة التي اشتملت عليها وقفيته كانت هذ الحصص ويستثنى من ذلك البازار الرابع وهو البازار الغربي الذي بلغت فيه الحصة الموقوفة ١٢ قيراطاً.

العقارات الخدمية

اقتصرت العقارات الخدمية على حصة في مقهى عُرفت باسم مقهى ابن مرعي الديري في جنين، وقد بلغت الحصة الموقوفة فيها ١٢ قيراطًا، بينما كان الشريك الثاني في الحصة المتبقية وهي نصف المقهى عم الواقف محمود عبد الهادي[٢١٦].

الخاتمة:

يبدو واضحًا من خلال ما سبق أن عائلة عبد الهادي ممثلة بالدرجة الرئيسة بحسين عبد الهادي وابنه سليمان تمكنت خلال فترة وجيزة بلغت نحو تسع سنوات وهي فترة الحكم المصري من أن تكون من أبرز العائلات في منطقة جبل نابلس المتنفذة سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، وتمكنت من أن تنافس عائلات مدينية عريقة وريفية متنفذة. ولا شك أن الحكم المصري أسهم بشكل رئيس في بلوغ هذه العائلة ذروة السلطة والزعامة معًا، فجمعت بين سلطتين هامتين هما السلطة العقارية والسلطة الإدارية. وشكلت مدينة نابلس التي باتت تخضع لحكم هذه الأسرة النواة الرئيسة في سلطة العائلة، وتزامن ذلك باستحواذ العائلة وبخاصة سليمان وعبد الهادي مستغلًا منصبه ونفوذه على عقارات مختلفة زراعية وعمرانية وتجارية وصناعية، لم تتمكن الكثير من العائلات النابلسية من تحقيقها طوال الفترة التي سبقت الحكم المصري أو بعد انسحابه وعودة الحكم العثماني.

لقد أظهرت الوقفيات السابقة وغيرها من الوقفيات الأخرى التي خصت أفراداً آخرين من عائلة عبد الهادي بالإضافة إلى العقارات المتنوعة التي اشتراها هؤلاء الأفراد ومن بينهم الواقف

ووالده من قبله النفوذ مدى النفوذ والمكانة التي باتت تتمتع بها العائلة وأسهمت في تعزيز مكانتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمع النابلسي. ولا شك أن الحكم المصري أسهم بشكل رئيس في أن تكون فترة الثلاثينات من القرن التاسع عشر هي فترة العصر الذهب لآل عبد الهادي، فالحكم المصري كسلطة جديدة وغريبة عن البلاد كان يبحث عن حليف من الزعامات المحلية لتعتمد عليه لإضعاف الزعامات المحلية الأخرى التي ستكون مناوئة له فوجد إبراهيم باشا في آل عبد الهادي خير حليف لفرض السيادة وتحقيق الأمن، وفي الجهة المقابلة أدرك حسين عبد الهادي وابنه سليمان أن دعم الحكم المصري ومساندته من شأنه أن يحقق لأسرتهم ما كانت تصبو إليه من تعزيز النفوذ السياسي والاجتماعي في منطقة جبل نابلس، فكان التحالف بين الطرفين يخدم كل منهما في تحقيق ما يصبو إليه.

ولعل أهم ما يمكن استنتاجه من سيرة سليمان أن الحكم المصري بات منزعجًا من تعاظم نفوذه ونفوذ والده، وهو ما كشف عنه مضمون بعض الرسائل التي بعثها إبراهيم باشا لسليمان، وبذلك فإن لجوء سليمان إلى تسجيل الجزء الأكبر من العقارات التي يمتلكها كوقف ذري جاء من أجل الحفاظ على تلك العقارات من المصادرة أكثر من أن يكون الهدف من وقفها ضمان مصدر دخل لذريته.

الوقفية الأولى

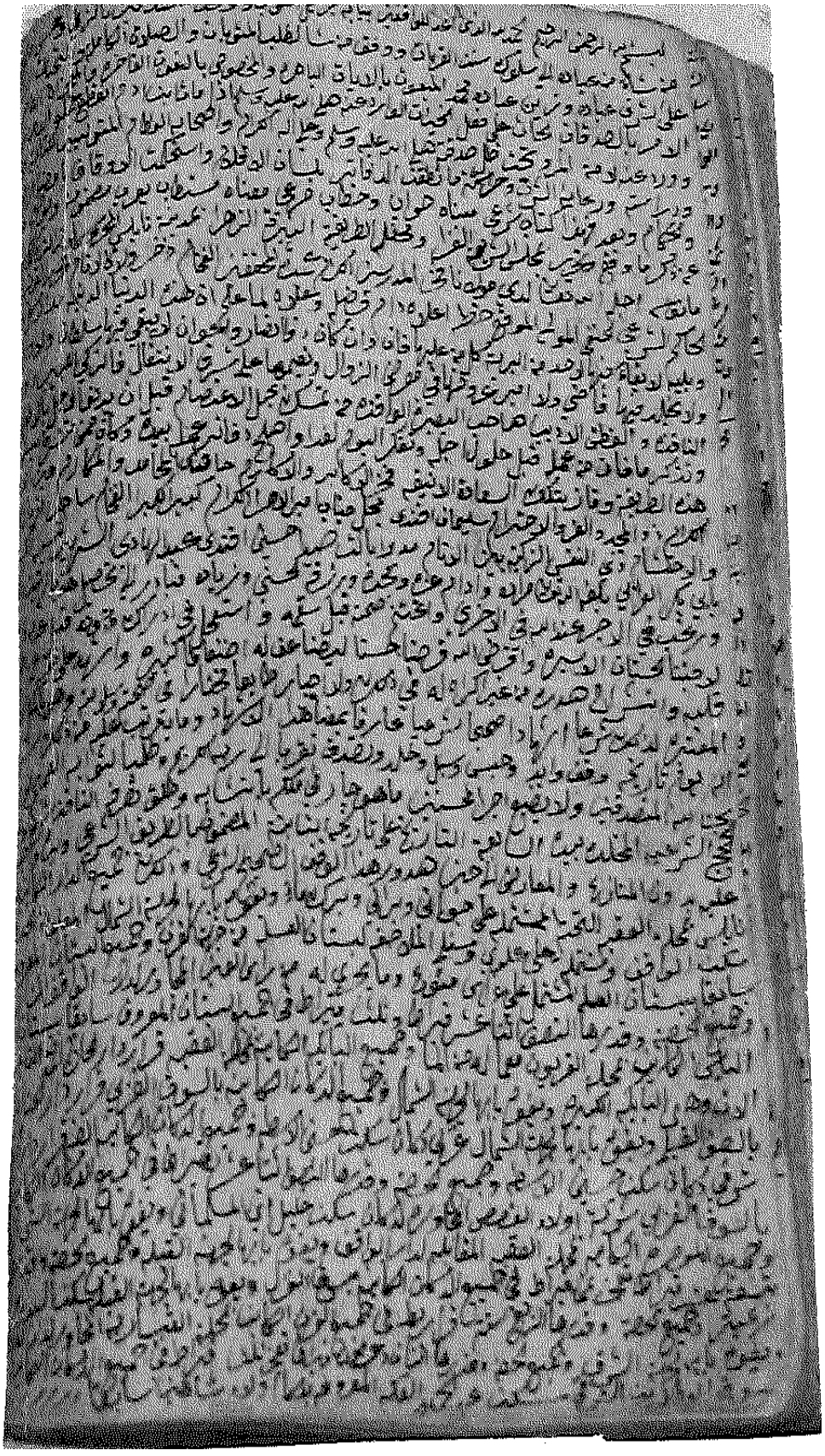

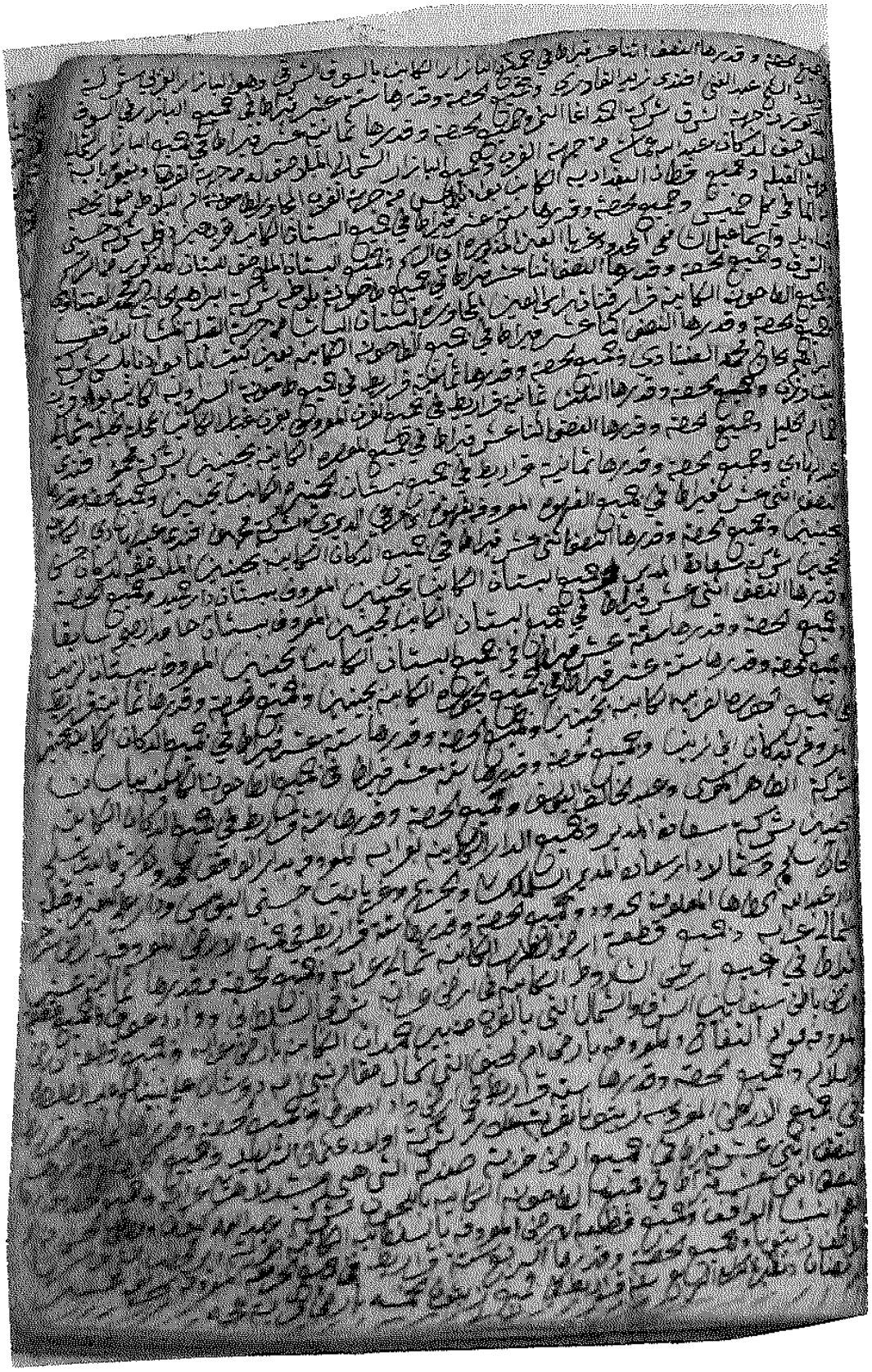

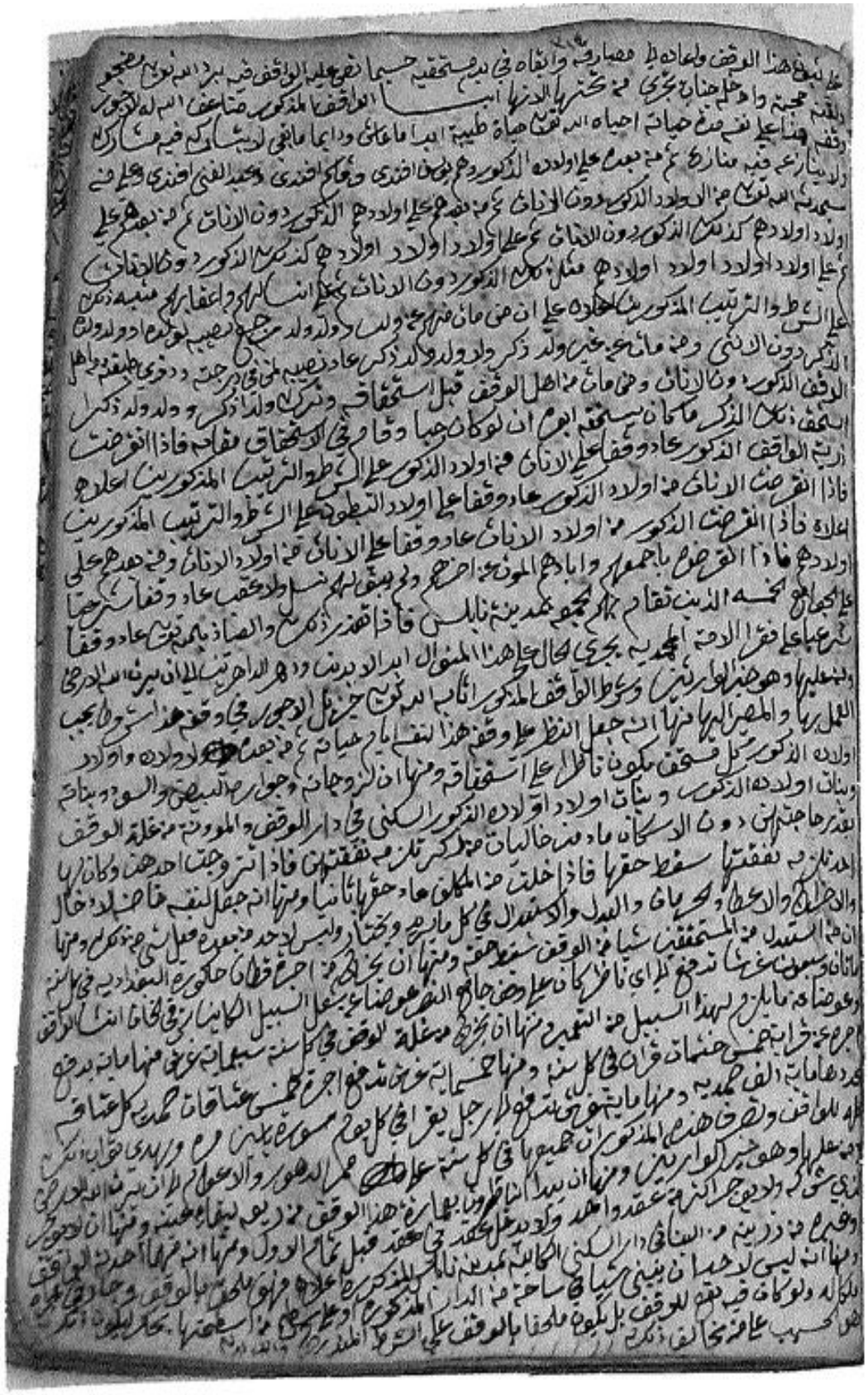

الوقفية الثانية

الوقفية الثالثة

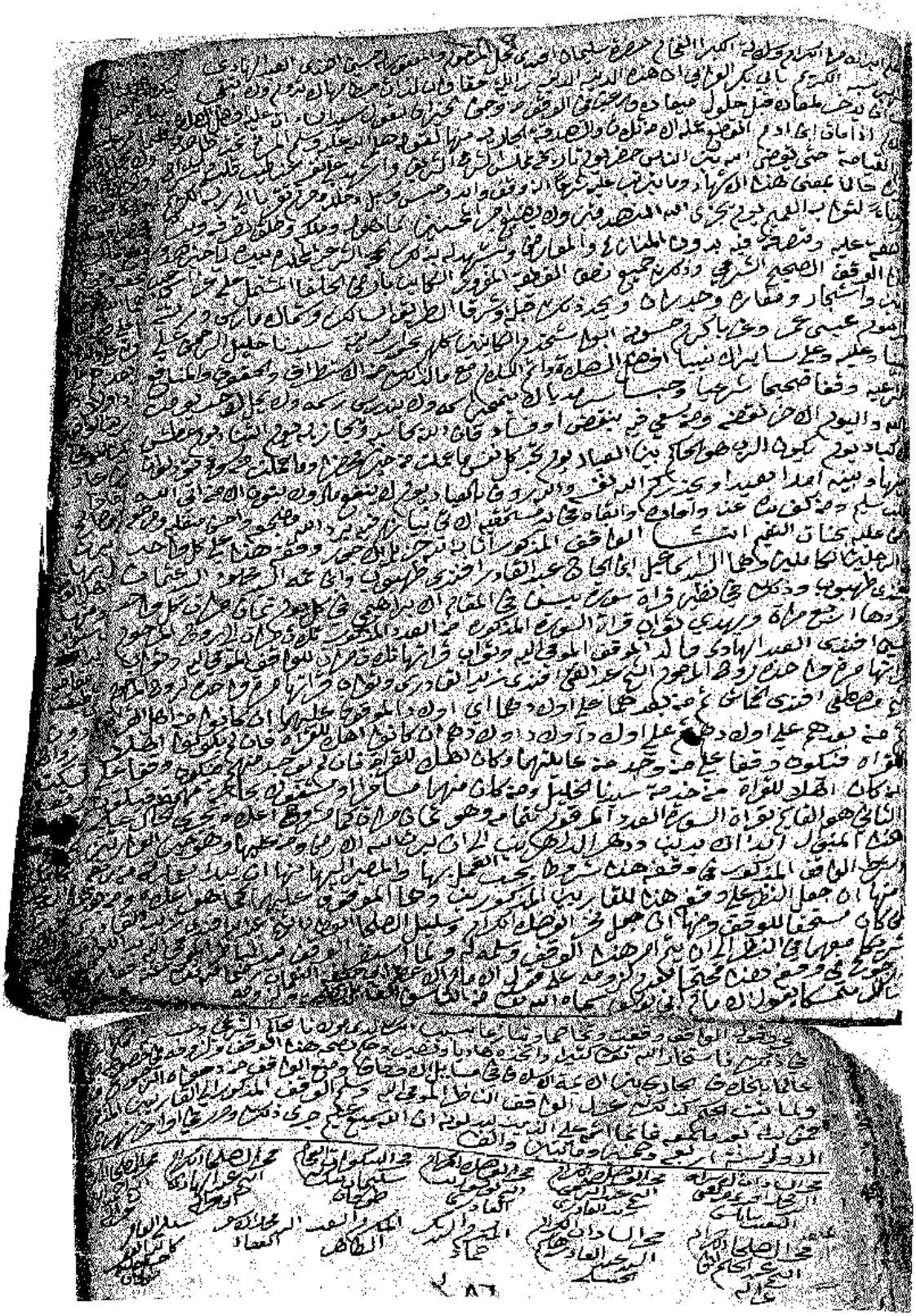

الوقفية الرابعة

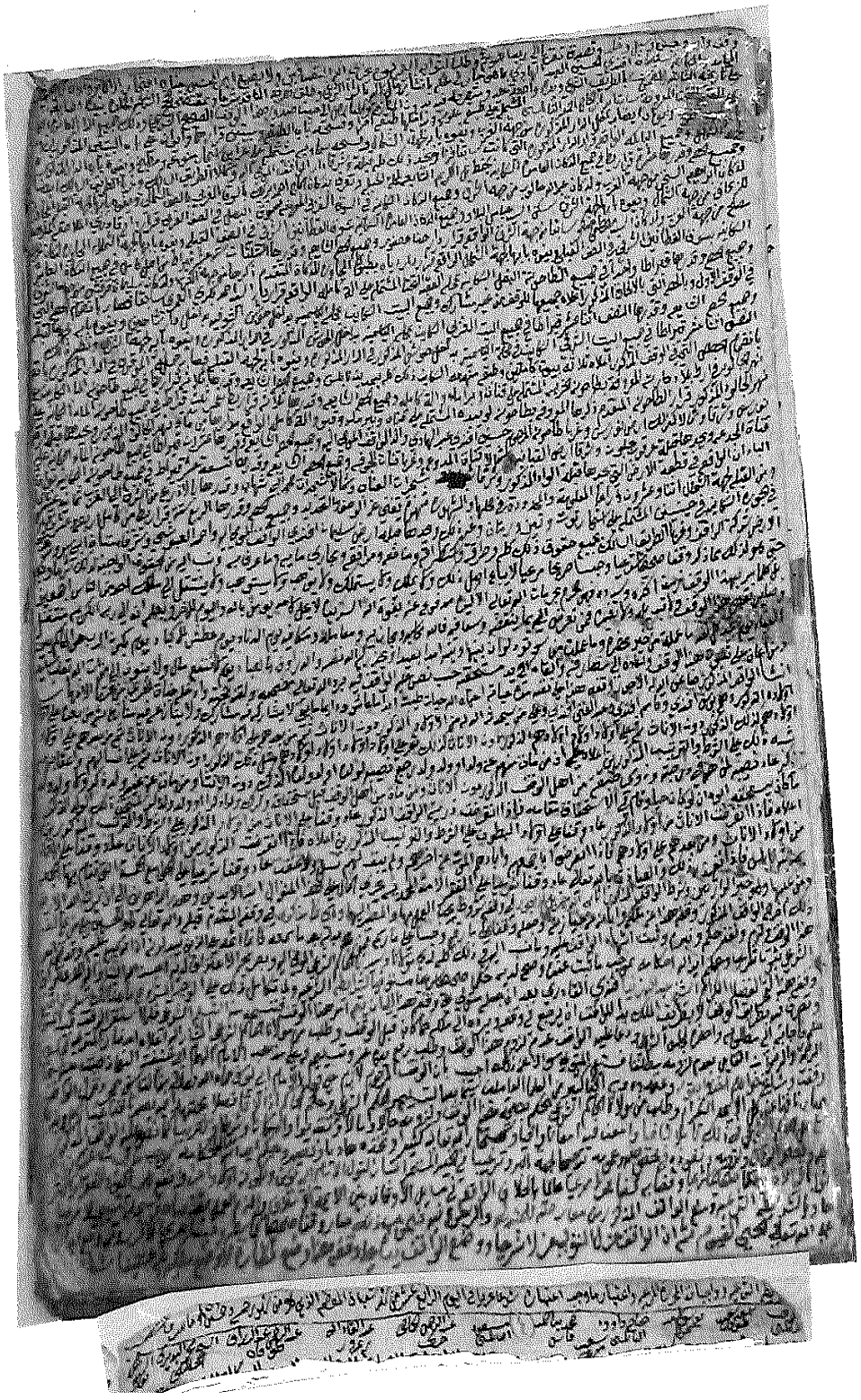

هوامش الدراسة

[١]أحمد محمد الجمل، دور نظام الوقف الإسلامي في التنمية المعاصرة، دار السلام للطباعة والنشر القاهرة ٢٠٠٦ ص ٣٢.

[٢]محمد أبو زهرة، محاضرات في الوقف، د.م، دار الفكر العربي، د.م، ١٩٧١ ، ص٥. محمد بن أحمد بن صالح الصالح، الوقف في الشريعة الإسلامية وأثره في تنمية المجتمع، د.ن ، الرياض، ٢٠٠١، ص٢٣. عبد الجليل عبد الرحمن عشوب، كتاب الوقف، دار الآفاق العربية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٩. الجمل، دور نظام الوقف ص ١٥

[٣]إحسان النمر، تاريخ جبل نابلس والبلقاء: حوادث عهد الإقطاع، مطبعة ابن زيدون، دمشق، ١٩٣٨، ج١، ص٢٤٧. مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين، دار الهدى، كفر قرع، ١٩٩١، ج٢، ق٣، ص٧٥. أمين أبو بكر، ملكية آل عبد الهادي في فلسطين ١٨٠٤–١٩٦٧، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، م٢٠، ع٢، ٢٠٠٦، ص٤٥٤. وتقع قرية عرابة جنوب غرب مدينة جنين على بُعد ١٣ كم منها، وترتفع عن سطح البحر ٣٤٠ مترًا. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج٣، ق٢، ص٧١. حسين لوباني، معجم أسماء المدن والقرى الفلسطينية، مكتبة لبنان، بيروت، ٢٠٠٦، ص١٧٦.

[٤]إبراهيم العورة، تاريخ ولاية سليمان باشا العادل، مطبعة دير المخلص، صيدا، ١٩٣٦، ص٣٠٤.

[٥]أبو بكر، ملكية آل عبد الهادي، ص٤٥٦.

[٦]النمر، تاريخ جبل نابلس، ج١، ص٢٥٠. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج٢، ق٢، ص١٦١.

[٧]وهو من عائلة القاسم التي كانت على حد قول احسان النمر من أعلى فروع بني غازي . وكان آل القاسم شيوخاً لمنطقة جماعين وقد نزل الشيخ قاسم الأحمد في قرية بيت وزن وبنى قصراً له . وتمكن بساعدة آل النمر من الحصول على اقطاع بيت وزن وجينصافوط وزعامة حوارة . عين في بداية الحكم المصري متسلماً على القدس ، بينما عين ابنه محمد متسلما على نابلس ومعه مشاريقها وعين ابنه يوسف شيخاً على جماعين . ، ثم عزل الشيخ قاسم عن متسلمين القدس وعين مكانه ابنه محمد ، بينما عين سليمان عبد الهادي متسلما على نابلس ، الأمر الذي أدى إلى استياء الشيخ قاسم الأحمد ليكون من أبرز الزعامات المحلية التي شاركت في الثورة على الحكم المصري عام ١٨٣٤ . النمر ، تاريخ جبل نابلس ، ج١ ، ص ٢٥٠–٢٥٣ .

[٨]سجل محكمة نابلس الشرعية رقم ٩، ٢ جمادى الأولى ١٢٤٩هـ/١٦ أيلول ١٨٣٣م، ص٤٧. ونظرًا لاعتماد الدراسة على هذا المصدر بشكل رئيس فسيُشار إليه لاحقًا باختصار هكذا: س ش ويليه رقم السجل وتاريخ الحجة الشرعية والصفحة. النمر، تاريخ جبل نابلس، ج١، ص٢٥١. أسد رستم، الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي، منشورات المكتبة البوليسية، بيروت، ١٩٨٧، م٢، ص٤٢–٤٣. ص٨٢–٨٣.

[٩]رستم، الأصول العربية، م٢، ص١١٥.

[١٠]س ش٩، أواخر محرم ١٢٥٢هـ/١٤ حزيران ١٨٣٦م، ص١٧٤.

[١١]رستم، الأصول العربية، م٢، ص١٣١.

[١٢]فيصل دراج، آل عبد الهادي في تاريخ فلسطين: أقدار وطن ومآل نخبة وطنية، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٨، ص٨٤–٨٥.

[١٣]لطيفة محمد سالم، الحكم المصري في الشام ١٨٣١–١٨٤١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٠، ص٧٧.

[١٤]س ش٩، أواخر رمضان ١٢٥١هـ/١٧ كانون ثاني ١٨٣٦م، ص١٦٨.

[١٥]س ش٩، أواخر شعبان ١٢٥٠هـ/٣٠ كانون أول ١٨٣٤م، ص١٤٣.

[١٦]المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[١٧]س ش٩، أواخر رمضان ١٢٥١هـ/١٧ كانون ثاني ١٨٣٦م، ص١٦٨.

[١٨]سالم، الحكم المصري، ص٢٨٧.

[١٩]المرجع نفسه، ص٢٩٤.

[٢٠]سالم، الحكم المصري، ص١١٤.

[٢١]النمر، تاريخ جبل نابلس، ج١، ص٢٥٢. عبد الله صالح كلبونة، تاريخ مدينة نابلس، د.ن، نابلس ١٩٩٢، ص٨٨.

[٢٢]وهو عبد الوهاب حسن عبد الهادي حسن مقلد الجيوسي ، عرفت عائلته بالجيوسي نسبة لقرية جيوس الواقعة جنوب شرق مدينة طولكرم حيث كانت تقيم بها . غير أنها تركت القرية وانتقلت إلى قرية كور . تولى مؤسس العائلة الشيخ مقلد مشيخة بني صعب عام ١١٢٤هـ/١٧١٢ م ثم انتقلت من بعده لولديه حسن وعساف . وبعد وفاتهما حصل خلاف بين أبنائهما على المشيخة وحصلت فتنة داخلية أدت إلى قتل المتنازعين عبد الهادي وابن عمه محمد . وعلى أثر ذلك أسندت المشيخة لعائلة طوقان ثم عادت ثانية لعائلة الجيوسي حتى تسلمها عبد الوهاب الجيوسي . النمر ، تاريخ جبل نابلس ، ج١ ، ص١٢٩.

[٢٣]رستم، الأصول العربية، م٢، ص١٣١–١٣٢.

[٢٤]النمر، تاريخ جبل نابلس، ج١، ص٢٦٢. رستم، الأصول العربية، م٢، ص١٣٢.

[٢٥]النمر، تاريخ جبل نابلس، ج١، ص٢٦١. عادل مناع، أعلام فلسطين في العهد العثماني ١٨٠٠–١٩١٨، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٥، ص٢٧٣. أبو بكر، ملكية آل عبد الهادي ، ٢٠٠٦، ص٤٥٧.

[٢٦]النمر، تاريخ جبل نابلس، ج١، ص٢٦١. رستم، الأصول العربية، المجلدان الثالث والرابع ، ص٧٢.

[٢٧]الميرآلاي : وتعني أمير الكتيبة . النمر ، تاريخ جبل نابلس ، ج١ ، ص٢٠ .

[٢٨]رستم، الأصول العربية، م٣ و٤، ص٢٣٢. النمر، تاريخ جبل نابلس، ج١، ص٢٦١. وقد تم نقل النص كما ورد في المصدر دون تصحيح الأخطاء اللغوية فيه .

[٢٩]رستم، الأصول العربية، م٣ و٤ ، ص٢٤٥. وقد تم نقل النص كما ورد من المصدر دور التدخل في لغة النص .

[٣٠]النمر، تاريخ جبل نابلس، ج١، ص٢٦٢. مناع، أعلام فلسطين، ص٢٧٥.

[٣١]س ش١٠، ٩ ربيع الأول ١٢٥٧هـ/١ أيار ١٨٤١م، ص٢٨٨.

[٣٢]س ش١٠، ٥ ربيع الأول ١٢٥٧هـ/٢٦ نيسان ١٨٤١م، ص٢٨٧.

[٣٣]س ش٩، غرة ربيع الثاني ١٢٥٣هـ/٨ تموز ١٨٣٧م، ص٣١٥.

[٣٤]س ش٩، أواخر جمادى الأولى ١٢٥٤هـ/٢٠ آب ١٨٣٨م، ص٣٨٦.

[٣٥]س ش٩، غرة ربيع الثاني ١٢٥٣هـ/٤ تموز ١٨٣٧م، ص٣١١–٣١٦.

[٣٦]س ش٩، ١٤ ربيع الثاني ١٢٥٤هـ/٦ تموز ١٨٣٨م، ص٥٠-٥١.
[٣٧]س ش٩، أواخر جمادى الأولى ١٢٥٤هـ/٢٠ آب ١٨٣٨م، ص٣٨٥-٣٨٦.
[٣٨]س ش١٠، ١٤ شعبان ١٢٥٥هـ/٢٢ تشرين أول ١٨٣٩م، ص٣.
[٣٩]أنظر مقدمة الوقفية الأولى: س ش٩، غرة ربيع الثاني ١٢٥٣هـ/٤ تموز ١٨٣٧م، ص٣١١.
[٤٠]أنظر مقدمة الوقفية الثانية: س ش٩، ١٤ ربيع الثاني ١٢٥٤هـ/٦ تموز ١٨٣٨م، ص٥٠.
[٤١]أنظر على سبيل المثال الوقفية الأولى: س ش٩، غرة ربيع الثاني ١٢٥٣هـ/٤ تموز ١٨٣٧م، ص٣١١.
[٤٢]عكرمة سعيد صبري، الوقف الإسلامي بين النظرية والتطبيق، دار النفائس، عمان، ٢٠١١، ص٢٢٦-٢٢٧.
[٤٣]أنظر نص الوقفية الأولى: س ش٩، غرة ربيع الثاني ١٢٥٣هـ/٤ تموز ١٨٣٧م، ص٣١١.
[٤٤]أنظر مقدمة الوقفية الثالثة: س ش٩، أواخر جمادى الأولى ١٢٥٤هـ/٢٠ آب ١٨٣٨هـ/ص٣٨٥.
[٤٥]أنظر مقدمة الوقفية الثالثة: س ش٩، ١٤ ربيع الثاني ١٢٥٤هـ/٦ تموز ١٨٣٨م، ص٥٠.
[٤٦]أنظر نص مقدمة الوقفية الأولى: س ش٩، غرة ربيع الثاني ١٢٥٣هـ/٤ تموز ١٨٣٧م، ص٣١١.
[٤٧]فدوى ارشيد العلاويين، الوقف الذري وتطبيقاته المعاصرة – دراسة فقهية مقارنة، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية، عمان، ٢٠١١، ص١١٩.
[٤٨]الجوامع الخمس: هي الجامع الكبير (الصلاحي) وجامع الساطون والجامع الحنبلي وجامع العين وجامع التينة. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج٢، ق٢، ص٢٢٦-٢٢٧.
[٤٩] أنظر نص الوقفية الأولى: س ش٩، غرة ربيع الثاني ١٢٥٣هـ/٤ تموز ١٨٣٧م، ص٣١٥. ونص الوقفية الثانية: س ش٩، ١٤ ربيع الثاني ١٢٥٤هـ/٦ تموز ١٨٣٨م، ص٥٠. ونص الوقفية الرابعة: س ش١٠، ١٤ شعبان ١٢٥٥هـ/٢٢ تشرين أول ١٨٣٩م، ص٣.
[٥٠]أنظر نصف الوقفية الثالثة: س ش٩، أواخر جمادى الأولى ١٢٥٤هـ/٢٠ آب ١٨٣٨م، ص٣٨٥.
[٥١]وكان سليمان عبد الهادي متزوجاً من هند ابنة مصطفى الخماش الذي شغل نائب الشرع في محكمة نابلس الشرعية لفترة طويلة. س ش١٢، ٥ ربيع الأول ١٢٦٦هـ/١٨ كانون ثاني ١٨٥٠م، ص٣٧.
[٥٢]أنظر نصف الوقفية الثالثة: س ش٩، أواخر جمادى الأولى ١٢٥٤هـ/٢٠ آب ١٨٣٨م، ص٣٨٥.
[٥٣]أنظر نص الوقفية الثالثة: س ش٩، أواخر جمادى الأولى ١٢٥٤هـ/٢٠ آب ١٨٣٨م، ص٣٨٥.
[٥٤]يقصد بالإدخال أن يسجل الواقف في وقفيته شخصًا ليس مستحقًا في الوقف فيصح من المستحقين فيه. أما الإخراج فهو أن يلغي الواقف اسم شخص كان من المستحقين في الوقفية. صبري، الوقف الإسلامي، ص٢٠٠. عبد الجليل عبد الرحمن عشوب، كتاب الوقف، دار الآفاق العربية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٥٠.
[٥٥]الإعطاء والحرمان: الإعطاء هو أن يعطي الواقف بعض المستحقين الغلة كلها أو بعضها أو لمدة معينة. أما الحرمان فهو منع الغلة كلها أو بعضها عن بعض المستحقين أو لمدة معينة ولا يكون الإعطاء إلا لأصل الوقف. صبري، الوقف الإسلامي، ص٢٠٠. عشوب، كتاب الوقف ، ص٥٣ .
[٥٦]البدل والاستبدال: البدل هو بيع الوقف ببدل من النقود أو الأعيان. أما الاستبدال فهو شراء عين أخرى تكون وقفًا بالبدل الذي بيعت به عين الوقف. صبري، الوقف الإسلامي، ص٢٠٢. عشوب ، كتاب الوقف ، ص ٥٤ .

[٥٧] القطان: تعبير محلي يُطلق على الأراضي الصالحة للزراعة الممتدة في المناطق الجبلية على هيئة مستطيل بين منحدرين. أبو بكر، ملكية آل عبد الهادي، ص٤٥٤.

[٥٨] وقد ميزت السجلات الشرعية بين نوعين من القروش هما القرش الصاغ وهو القيمة الرسمية للقرش ويساوي ٤٠ بارة فضة، والقرش البندر أو الشرك، وهذا النوع يكون باسم مدينة معينة، ويستخدم في المعاملات التجارية والشؤون العامة، وكانت قيمته أقل من قيمة القرش الصاغ. أنظر: عبلة سعيد المهتدي، سجل محكمة القدس الشرعية رقم ٣٨٩ – فهرسة تحليلية، مركز الوثائق والمخطوطات في الجامعة الأردنية، عمان، ٢٠٠٧، ص٢١١. محمد سالم الطراونة، قضاء يافا في العهد العثماني: دراسة إدارية اقتصادية اجتماعية ١٨٦٤-١٩١٤، وزارة الثقافة، عمان، ٢٠٠٠، ص٤٢٣.

[٥٩] العتاقة الحمدية: لم أعثر على تفسير لهذا المعنى. وعلى الأرجح أن المقصود بالحمدية قراءة سورة الإخلاص.

[٦٠] أنظر الوقفية الأولى، س ش٩، غرة ربيع الثاني ١٢٥٣هـ/٤ تموز ١٨٣٧م، ص٣١٦.

[٦١] أنظر قائمة أسماء الشهود على الوقفية الأولى: س ش٩، غرة ربيع الثاني ١٢٥٣هـ/٤ تموز ١٨٣٧م، ص٣١٥-٣١٦.

[٦٢] أنظر قائمة أسماء الشهود على الوقفية الثانية: س ش٩، ١٤ ربيع الثاني ١٢٥٤هـ/٦ تموز ١٨٣٨م، ص٥١.

[٦٣] أنظر قائمة أسماء الشهود على الوقفية الثالثة: س ش٩، أواخر جمادى الأولى ١٢٥٤هـ/٢٠ آب ١٨٣٨م، ص٣٨٦.

[٦٤] أنظر قائمة أسماء الشهود على الوقفية الرابعة: س ش١٠، ١٤ شعبان ١٢٥٥هـ/٢٢ تشرين أول ١٨٣٩م، ص٣-٤.

[٦٥] أنظر قائمة الأسماء في الوقفية الأولى: س ش٩، غرة ربيع الثاني ١٢٥٣هـ/٤ تموز ١٨٣٧م، ص٣١٥.

[٦٦] أنظر قائمة الأسماء في الوقفية الثالثة: س ش٩، أواخر جمادى الأولى ١٢٥٤هـ/٢٠ آب ١٨٣٨م، ص٣٨٦.

[٦٧] المصدر نفسه، ص٣٨٦.

[٦٨] أنظر الوقفية الأولى: س ش٩، غرة ربيع الثاني ١٢٥٣هـ/٤ تموز ١٨٣٧، ص٣١٥. والوقفية الثالثة س ش٩، أواخر جمادى الأولى ١٢٥٤هـ/٢٠ آب ١٨٣٨م، ص٣٨٦.

[٦٩] أنظر نص الوقفية في س ش٩، أواخر جمادى الأولى ١٢٥٤هـ/٢٠ آب ١٨٣٨م، ص٣٨٥-٣٨٦.

[٧٠] النمر، تاريخ جبل نابلس، ج١، ص٢٦١. مناع، أعلام فلسطين، ص٢٧٣. أبو بكر، ملكية آل عبد الهادي، ص٤٥٧.

[٧١] كلمة البازار هي كلمة فارسية الأصل من بازاري أي السوقي وبازركان أي التاجر أو تاجر الأقمشة وبازركاني أي التجارة. وقد تحولت هذه الكلمة إلى مفردة مستخدمة في عدد من اللغات بما في ذلك اللغتين العربية والتركية العثمانية عن طريق التجارة، وقد أسهمت الشهرة العالمية لأسواق استانبول في انتشار هذه اللفظة إلى اللغات الأوروبية. بطرس البستاني، محيط المحيط، مكتبة لبنان، بيروت، د.ت، ص٢٥. إيرج بروشاني، المفردة "بازار"، ضمن كتاب: البازار السوق في التراث الإسلامي، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، ٢٠١٢، ص١١ ، ص ١٢٥.

[٧٢]والبائكة: هي عبارة عن غرفة كبيرة ومرتفعة يتراوح طولها ما بين ٦–٨ أمتار، بينما يتراوح عرضها ما بين ٤–٥ أمتار، وتكون مخصصة لحفظ الغلال ومبيت الدواب وإطعامها. محمد توفيق السهلي: موسوعة المصطلحات والتعبيرات الشعبية الفلسطينية، جنين، مركز جنين للدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠١، ص١٢. خليل إبراهيم حسونه ، التراث الشعبي الفلسطيني: ملامح وأبعاد، مكتبة اليازجي، غزة ، ٢٠٠٦، ص٣٧٣.

[٧٣]البيدر هو المكان المخصص لجمع الغلال الزراعية وبخاصة القمح والشعير بعد حصادها لدرسها وفصل حبوبها عن النبتة. ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، د.ت، ج١، ص٢٢٩. السهلي، موسوعة المصطلحات، ص١٣.

[٧٤]الحاكورة : إحدى أشكال الملكية الخاصة ، وهي عبارة عن قطعة أرض تحكّر لزراعة الأشجار وغيرها من المحاصيل بالقرب من الدور . محمد ماجد الحزماوي ، التاريخ الاقتصادي للقدس العثمانية ١٧٠٠–١٩٠٠ ، مكتبة دجلة للنشر والتوزيع ، بغداد ، ٢٠٢٠ . ، ص ٢١٢ .

[٧٥]يُعد المارس جزء أو مساحة من قطعة أرض تأخذ شكل المستطيل في الغالب، وقد حدد هذا الشكل لعوامل تتعلق بالميراث عند تقسيم الأرض خاصة إذا كانت قطعة الأرض تقع على طريق واحدة، فحتى يتسنى لكل وارث الإشراف على حصته يجري تقسيم الأرض بين الورثة على هيئة شرائح مستطيلة يطلق عليها مصطلح المارس. محمد توفيق السهلي، موسوعة المصطلحات والتعبيرات الشعبية الفلسطينية، مركز جنين للدراسات الاستراتيجية، عمان، ٢٠٠١، ص٢٤.

[٧٦]أنظر نص الوقفية الأولى في س ش٩، غرة ربيع الثاني ١٢٥٣هـ/٤ تموز ١٨٣٧م، ص٣١٢.

[٧٧]أنظر نصف الوقفية الأولى في س ش٩، غرة ربيع الثاني ١٢٥٣هـ/٤ تموز ١٨٣٧م، ص٣١١–٣١٢.

[٧٨]وتقع في الجزء الجنوبي من المدينة بين محلتي القيسارية والقريون وجنوب الجامع الصلاحي الكبير، ويبدو بأنها كانت منحدرة فعرفت بهذا الاسم. التميمي والكاتب، ولاية بيروت، ج١، ص٨٦. النمر، تاريخ جبل نابلس، ج٢، ص٥٦٠، كلبونه، تاريخ مدينة نابلس، ص١٠٥.

[٧٩]عين دفنه: وتقع في الجانب الشرقي لجبل جزريم، وتُعد هذه العين تاريخيًا المصدر الرئيس للمياه لمدينة نابلس والأقدم على مر العصور. أمجد سامي عليوي، ينابيع نابلس شريان حياة عبر التاريخ، دار المياه والبيئة، رام الله، ٢٠١٥، ص٢٤٠.

[٨٠] الوكالة العسلية : وتقع في محلة العقبة التحتا، وقد حددها السجل الشرعي من الجهة الجنوبية دار عبد الله كنعان الدحدح ومن الشرق الطريق السلطاني السالك وشمالاً الطريق السالك أيضًا وغربًا بستان العسلية. وكانت هذه الوكالة بالأصل ملكًا ليوسف البشتاوي الذي أوصى قبل وفاته أن تنتقل ملكيتها لأولاده أسعد وسعيد وعرفات دون غيرهم من بقية الورثة. اشتملت هذه الوكالة على طابقين وساحة سماوية وعدد من الحواصل، كما ألحق بها أيضًا أربعة دكاكين خارجة عنها وملاصقة إليها. س ش١٠، أواخر جمادى الثانية ١٢٥٨هـ/٧ آب ١٨٤٢م، ص٨٣. س ش٩، أوائل ذو القعدة ١٢٤٩هـ/١١ آذار ١٨٣٤م، ص١٠٥. س ش٩، رجب ١٢٥١هـ/تشرين أول ١٨٣٥م، ص١٦٣. س ش٩، ١٣ شعبان ١٢٥٣هـ/١١ تشرين ثاني ١٨٧٣م، ص٣٣٧. س ش١٠، أواخر جمادى الثانية ١٢٥٨هـ/٧ آب ١٨٤٢م، ص٨٣.

[٨١]- وكالة حبس الدم : تقع في محلة القريون، وأشير إلى حدودها من الجهات الأربع، فمن الجنوب بستان أولاد إلياس ومن الشمال حاكورة سلامة الخياط ومن الغرب حوش الجيطان ومن الشرق الطريق النافذ. ويبدو أن هذه الوكالة كانت ملكًا لعائلة طوقان، وانتقلت ملكيتها إلى آل عبد الهادي، فوِفقًا لحجة شرعية مؤرخة في ٦ ذو الحجة ١٢٥٢هـ/١٣ آذار ١٨٣٧م اشترى كل من محمود عبد الهادي وسليمان حسين عبد الهادي من كل من عبد الرحمن محمد بيك طوقان وأمه فاطمة عبد الله طوقان وزوجتي أبيه صلوح يوسف الجرار وغصون مصطفى طوقان وعائشه أحمد طوقان وساره بشير الطاهر العرابي زوجتي أسعد محمد بيك طوقان ومن محمد وفاطمة ولدي أسعد ١٥.٥ قيراط وخمسة أجزاء من ٤٤ جزءًا من القيراط في وكالة حبس الدم بمبلغ مقداره ٢٥٠٠ قرش. س ش٩، غرة ذو الحجة ١٢٥٢هـ/٨ آذار ١٨٣٧م، ص246.

[٨٢]- س ش٩، أوائل محرم ١٢٥٢هـ/١٧ نيسان ١٨٣٦م، ص١٧٣.

[٨٣]- س ش٩، أوائل صفر ١٢٥٣هـ/٦ أيار ١٨٣٧م، ص٢٧٤.

[٨٤]- س ش٩، أوائل صفر ١٢٥٣هـ/٦ أيار ١٨٣٧م، ص٢٧٥.

[٨٥]- س ش٩، أواخر صفر ١٢٥٣هـ/٣ حزيران ١٨٣٧م، ص٢٨٥.

[٨٦]- س ش٩، غرة رمضان ١٢٥٢هـ/٩ كانون أول ١٨٣٦م، ص٢٣٠.

[٨٧]- قرية دير الحطب: تقع شرق مدينة نابلس على مسافة ٦كم منها، وترتفع عن سطح البحر ١٦٥٤ قدمًا. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج٢، ق٢، ص٢٨٥.

[٨٨]- قرية عجة: تقع جنوب غرب مدينة جنين على مسافة ٢٠ كم منها، وترتفع ٤٠٠م عن سطح البحر. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج٣، ق٢، ص٨٧.

[٨٩]- قرية علار: تقع على مسافة ٢٠كم شمال شرق مدينة طولكرم، وترتفع عن سطح البحر نحو ٢٠٠م. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج٣، ق٢، ص٢٠٢.

[٩٠]- قرية صندلة: تقع شمال مدينة جنين. وترتفع عن سطح البحو نحو ١٠٠م. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج٣، ق٢، ص٢٠٢.

[٩١]- قرية الفندقومية: تقع على مسافة ٢٣كم جنوب مدينة جنين. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج٣، ق٢، ص١٣٧.

[٩٢]- قرية عنزة: وتقع جنوب مدينة جنين على بُعد ١٩ كم منها. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج٣، ق٢، ص١٠٤.

[٩٣]- قرية عطارة: وتقع جنوب مدينة جنين بانحراف إلى الغرب، وترتفع عن سطح البحر ٣٢٥م، الدباغ، بلادنا فلسطين، ج٣، ق٢، ص١١٦.

[٩٤]- أنظر نص الوقفية الأولى: س ش٩، غرة ربيع الثاني ١٢٥٣هم٤ تموز ١٨٣٧م، ص٣١١.

[٩٥]- أنظر نص الوقفية الأولى: س ش٩، غرة ربيع الثاني ١٢٥٣هـ/٤ تموز ١٨٣٧م، ص٣١٢.

[٩٦]- س ش٩، غرة ربيع الأول ١٢٥٣هـ/٤ تموز ١٨٣٧م، ص٢٨٨-٢٨٩.

[٩٧]- أنظر نص الوقفية الأولى: س ش٩، غرة ربيع الثاني ١٢٥٣هـ/٤ تموز ١٨٣٧م، ص٣١٣.

[٩٨]- س ش٩، غرة ربيع الأول ١٢٥٣هـ/٤ تموز ١٨٣٧م، ص٢٨٩.

[٩٩]- س ش٩، أوائل ربيع الأول ١٢٥٣هـ/٤ تموز ١٨٣٧م، ص٣٠٤.

[١٠٠]س ش٩، أواخر ربيع الثاني ١٢٥٣هـ/١ آب ١٨٣٧م، ص٣١٠.

[١٠١]س ش٩، أواسط شعبان ١٢٥٣هـ/١٢ كانون أول ١٨٣٧م، ص٣٣٨.

[١٠٢] وتقع في الزاوية الجنوبية الغربية من المدينة ، سميت بالسمينة نسبة لوجود شجرة ياسمينة كبيرة في مساحتها. انظر: التميمي والكاتب، ولاية بيروت، ج١، ص٨٦. النمر، تاريخ جبل نابلس، ج٢، ص٥٦٠، كلبونه، تاريخ مدينة نابلس، ص١٠٥.

[١٠٣]س ش٩، غرة صفر ١٢٥٤هـ/٢٥ نيسان ١٨٣٨م، ص٣٦٣-٣٦٤.

[١٠٤]أنظر نص الوقفية الأولى في س ش٩، غرة ربيع الثاني ١٢٥٣هـ/٤ تموز ١٨٣٧م، ص٣١٢.

[١٠٥]س ش٩، أواخر رمضان ١٢٥١هـ/١٧ كانون ثاني ١٨٣٦م، ص١٧٦.

[١٠٦]واد الباذان: وينسب إلى قرية الباذان الرومانية الواقعة شمال شرق مدينة نابلس على بعد ٥ كم منها، وينبع من عيون الباذان الواقعة على سفوح الروابي في شرقي وجنوبي طلوزة . ومن هذه العيون عين قديرة وعين السدرة ويُعد من أهم روافد وادي الفارعة الذي تتألف بداياته من سيلات وشعاب سيلية تتجمع في سفوح المرتفعات الواقعة بين مدينة نابلس وبلدة طوباس، ويلتقي كل من وادي الباذان ووادي الفارعة عند جسر الملاقي وخربة السرب. الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، ستة أجزاء، هيئة الموسوعة الفلسطينية، ١٩٨٤ ، دمشق ، ج٣، ص٤٢٠. الدباغ ، بلادنا فلسطين ، دار الهدى ، ج٢ ، ق٢ ، ص ٤٤ .

[١٠٧]أنظر نص الوقفية الثانية: س ش٩، ١٤ ربيع الثاني ١٢٥٤هـ/٦ تموز ١٨٣٨م، ص٥٠.

[١٠٨]علي بن سليمان المرداوي، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، تحقيق محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، د.م، ١٩٥٦، ج٥، ص٤٧١. كذلك انظر: علي حيدر، درر الحكام شرح مجلة الأحكام، تعريب فهمي الحسيني، دار عالم الكتب، الرياض، ج٣، ص٤٧٦-٤٧٧.

[١٠٩]أنظر نص الوقفية الأولى: س ش٩، غرة ربيع الثاني ١٢٥٣هـ/٤ تموز ١٨٣٧م، ص٣١٢-٣١٣.

[١١٠]أنظر نص الوقفية الثانية: س ش٩، ١٤ ربيع الثاني ١٢٥٤هـ/٦ تموز ١٨٣٨م، ص٥٠.

[١١١]س ش٩، غرة ربيع الأول ١٢٥٣هـ/٤ حزيران١٨٣٧م، ص٢٨٨.

[١١٢]أنظر نص الوقفية الأولى: س ش٩، غرة ربيع الثاني ١٢٥٣هـ/٤ تموز ١٨٣٧م، ص٣١٣.

[١١٣]س ش٩، غرة ربيع الأول ١٢٥٣هـ/٤ حزيران ١٨٣٧م، ص٣٨٩.

[١١٤]أنظر نص الوقفية الأولى في س ش٩، غرة ربيع الثاني ١٢٥٣هـ/٤ تموز ١٨٣٧م، ص٣١٣.

[١١٥]س ش٩، غرة ربيع الأول ١٢٥٣هـ/٤ حزيران ١٨٣٧م، ص٣٨٩.

[١١٦]أنظر الوقفية الأولى: س ش٩، غرة ربيع الثاني ١٢٥٣هـ/٤ تموز ١٨٣٧م، ص٣١١.

[١١٧]أصل الإيوان أو الليوان كلمة فارسية انتقلت إلى العربية والتركية ومأخوذة من كلمة إيفان وتعني قاعة العرش. ويكون الإيوان عبارة عن ممر ينشئ أمام الطبقات السفلية أو العلوية بحيث تفتح عليه أبواب البيوت أو العقود، وقد يستخدم لاستقرار الأسرة أو للتهوية أو الجلوس أو الطبخ . محمد محمد أمين وليلى علي إبراهيم، المصطلحات المعمارية في الوثائق المملوكية، القاهرة: دار النشر بالجامعة الأمريكية، ١٩٩٠، ص١٤. زهير عبد اللطيف غنايم، لواء عكا في عهد التنظيمات العثمانية ١٨٦٤-١٩١٨، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٩، ص٢٠٣.

[118]أنظر نص الوقفية الرابعة : س ش٩، ١٤ شعبان ١٢٥٥هـ/٢٢ تشرين أول ١٨٣٩م، ص٣.

[119]س ش٩، غرة ذو الحجة ١٢٥٢هـ/٨ آذار ١٨٣٧م، ص٢٤٧. والبارة هي كلمة فارسية تعني شقفة أو قطعة أو جزءاً، وتعد أصغر وحدة نقد فضي في الدولة العثمانية، وكان القرش الواحد يساوي ٤٠ بارة. عارف العارف، المفصل في تاريخ القدس، مطبعة المعارف، القدس، ١٩٦٠، ص ٣٣٧. خليل الساحلي، النقود في البلاد العربية في العهد العثماني، مجلة كلية الآداب، الجامعة الأردنية، م٢، أيار ١٩٧١، ص١٠٧.

[120]الأوضة: وهي كلمة تركية تعني غرفة. جميل نعيسة، مجتمع مدينة دمشق ١٧٧٢-١٨٤٠، دار طلاس للنشر، دمشق، ١٩٨٩، ج١، ص٢٣٢.

[121]غالباً ما كانت الحضائر تتواجد في الطبقات العلوية من الدار، وقد اختلفت استعمالاتها من دار إلى أخرى، فبعضها خصص لتربية الطيور. أو لجلوس أفراد الأسرة وبخاصة أيام الصيف، فاهتموا بتبليطها لإضفاء مظاهر الجمال عليها. س ش١١، ٢١ صفر ١٢٦٥هـ/١٥ كانون ثاني ١٨٤٩م، ص١١٣. عبد الكريم رافق، بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام في العصر الحديث، دمشق، ١٩٨٥م، ص٣٠.

[122]غالباً ما كان القبو يقع في أسفل الدار، وتتكون الأقبية من حجارة صخبة أو مدماك بينما يسمى الحجر الذي يتوسط العقد بحجر الغلق أو القفل، واختلف شكل القبو من دار لأخرى فهناك القبو المتقاطع أو الصليبي الذي يكون مسقوفاً على شكل متعامد وِفق أربعة فصوص . ولذلك فقد كان يساعد في حمل ثقل الطبقات العلوية في الدار وتوزيع ثقلها على الجوانب. محمد هاشم غوشه، حارة السعدية في القدس، رام الله: مطبعة بيت المقدس، ١٩٩٩،ص١٤٥-١٤٧.

[123]س ش٩، غرة ربيع الأول ١٢٥٣هـ/٤ حزيران ١٨٣٧م، ص٢٩٤.

[124]س ش٩، ١٦ رمضان ١٢٥٤هـ/٨ كانون أول ١٨٣٨م، ص٣٩٣.

[125]حق الشفعة: هو تملك ملك المشتري لما قام على المشتري من الثمن. وللشفعة أسباب ثلاث هي: أن يكون الشفيع مشاركًا في نفس المبيع، وأن يكون خليطًا في حق المبيع، وأن يكون جارًا ملاصقًا للعقار المبيع، ويشترط أن يكون المشفوع ملكًا عقارًيا. سليم رستم باز اللبناني، شرح المجلة، مجلدان، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت، م١، ص٥٦٨-٥٧٠.

[126]بنيت القريون في العصر الروماني في عهد الإمبراطور فاسبستيان عام ٧٢م، وسميت بهذا الاسم نسبة إلى كرايود اللاتينية ومعناها الانبوب أو النبع فسميت بذلك لكثرة الينابيع فيها. وأطلق عليها العرب اسم حارة التوته لوجود شجرة توت كبيرة في وسط ساحتها. التميمي والكاتب، ولاية بيروت، ج١، ص٨٦. النمر، تاريخ جبل نابلس، ج٢، ص٥٦٠. المصري، نابلسيات، ص١٠٤. خيرية رضوان يحيى، انعكاس الحالة المادية والاجتماعية على الأحياء السكنية في مدينة نابلس، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، ٢٠٠١، ص٧٢.

[127]س ش١٦، ٢١ ربيع الأول ١٢٨٧هـ/٢٠ حزيران ١٨٧٠م، ص٢٧١.

[128]وهي عبارة عن جزء يكون داخل البيت، وإما أن يبنى من الطين والقش أو من الحجر بحيث يكون مغلقاً كلياً من الأمام ويترك له فتحة حتى يتمكّن أصحاب البيت من الدخول إليها لاستخراج ما بداخلها من غلال. س ش ١٧، ٢٦ محرم ١٢٩٠هـ/٢٥ آذار ١٨٧٣م، ٥٣٤. صبري، المظاهر العمرانية، ص١٠٤.

[١٢٩]س ش١٤، ٢١ ذو القعدة ١٢٨٣هـ/٢٦ آذار ١٨٦٧م، ص.٢٦٦.

[١٣٠]أنظر نص الوقفية الثانية: س ش٩، ١٤ ربيع الثاني ١٢٥٤هـ/٦ تموز ١٨٣٨م، ص٥٠. وكذلك نص الوقفية الرابعة: س ش١٠، ١٤ شعبان ١٢٥٥هـ/٢٢ تشرين أول ١٨٣٩م، ص.٣

[١٣١]أنظر نص الوقفية الأولى: س ش٩، غرة ربيع الثاني ١٢٥٣هـ/٤ تموز ١٨٣٧م، ص٣١٣.

[١٣٢]س ش٩، غرة ربيع الأول ١٢٥٣هـ/٤ حزيران ١٩٣٧م، ص.٢٨٩

[١٣٣]س ش٩، ١٠ جمادى الأولى ١٢٥٤هـ/٣١ تموز ١٨٣٨م، ص.٣٨٩

[١٣٤]س ش٩، ١٥ جمادى الأولى ١٢٥٤هـ/٥ آب ١٨٣٨م، ص.٣٩٠

[١٣٥]س ش٩، ١ جمادى الأولى ١٢٥٤هـ/٢٢ تموز ١٨٣٨م، ص.٣٨٩

[١٣٦]س ش٩، غرة ربيع الثاني ١٢٥٤هـ/٢٣ حزيران ١٨٣٨م، ص.٣٨٩

[١٣٧]س ش٢١، ٧ ذو الحجة ١٢٩٤هـ/٨ كانون أول ١٨٧٧م، ص.٨

[١٣٨]س ش١٧، ١٦ شعبان ١٢٨٨هـ/٣٠ تشرين أول ١٨٧١م، ص.٢٦٢

[١٣٩]أنظر نص الوقفية الثانية : س ش٩، ١٤ ربيع الثاني ١٢٥٤هـ/٦ تموز ١٨٣٨م، ص.٥٠

[١٤٠]س ش٩، غرة ربيع الثاني ١٢٥٤هـ/٢٣ حزيران ١٨٣٨م، ص.٣٨٩

[١٤١]أنظر نص الوقفية الأولى: س ش٩، غرة ربيع الثاني ١٢٥٣هـ/٤ تموز ١٨٣٧م، ص.٣١١

[١٤٢]أنظر نص الوقفية الرابعة: س ش١٠، ١٤ شعبان ١٢٥٥هـ/٢٢ تشرين أول ١٨٣٩م، ص.٣

[١٤٣]محمد ماجد الحزماوي، التاريخ الاجتماعي للقدس العثمانية ١٧٠٠–١٩٠٠، مكتبة دجلة للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠٢٠، ص٣٥٦–٣٥٧.

[١٤٤]أنظر نص الوقفية الأولى : س ش٩، غرة ربيع الثاني ١٢٥٣هـ/٤ تموز ١٨٣٧م، ص.٣١٣

[١٤٥]س ش٩، غرة ربيع الأول ١٢٥٣هـ/٤ حزيران ١٨٣٧م، ص٢٨٩.

[١٤٦]قرية بلاطة : تقع شرقي مدينة نابلس على بعد نحو ميل منها . الدباغ ، بلادنا فلسطين ، ج٢ ق٢ ، ص ٢٧٥ .

[١٤٧]قرية بيت وزن: تقع على بُعد ٤كم غرب مدينة نابلس، ترتفع عن سطح البحر ٥٦ متراً. الدباغ: بلادنا فلسطين، ج٢، ق٢، ص٣٤٠. شراب، معجم بلدان فلسطين، ص٢٠٦. أبو حمود، معجم المواقع، ص٨١. لوباني ، معجم أسماء المدن، ص٤٤.

[١٤٨]بيسان: وتقع في القسم الشمالي في فلسطين في الزاوية الجنوبية الشرقية منه، حيث تقع في غور الأردن الشمالي على الجانب الغربي لنهر الأردن، وتبعد عن نهر الأردن ٦كم باتجاه الغرب، وتنخفض عن سطح البحر ١٢٥متراً وبيسان مدينة قديمة جداً أطلق عليها الكنعانيون اسم بيت شان بمعنى الإله شان، أما الإغريق فقد أطلقوا عليها اسم سكتولوليس. يوسف عبيد: قصة مدينة بيسان، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دائرة الثقافة في منظمة التحرير الفلسطينية، د.ت ، ص٩–١٣.

[١٤٩]واد اللجون: وينسب إلى قرية اللجون الواقعة شمال غرب مدينة جنين على بُعد ١٨كم، وترتفع عن سطح البحر ١٧٥متراً، وينبسط أمامها سهل مرج ابن عامر عند فتحة جبلية يخترقها وادي اللجون، ويتغذى الوادي من الينابيع وعيون الماء التي تكثر في القرية كعين ناصر وعين الست ليلى وعين الخليل. وتمتعت اللجون بموقع

استراتيجي متميز عبر العصور، إذ أنشأ فيها الرومان قلعة أقاموا حولها معسكراً سميت البلدة نسبة إليه. إذ يبدو أن اسمها يعود بالأصل إلى اللاتينية من كلمة ليجو ومعناها فيلق عسكري. لمزيد من التفاصيل أنظر: الدباغ، بلادنا فلسطين، ج٣، ق٢، ص١٦٤–١٧٠.

[١٥٠]نهر جالود: يجري نهر الجالود ضمن وادي جالود الذي يعتبر حلقة وصل بين سهل بيسان شرقاً ومرج ابن عامر غرباً. تبدأ منابع هذا النهر خارج قضاء بيسان إلى الشرق قليلاً من مدينة العفولة في سهل مرج ابن عامر، وتغذيه مجموعة من الروافد منها وادي العين ووادي الواويات ووادي الأسمر ووادي جدوع، ثم يسير هذا الوادي باتجاه الجنوب الشرقي وتبدأ تغذيته بمياه الينابيع من نبع عين الميتة قرب قرية زرعين، ومن هناك الجريان الدائم للمياه في نهر جالود، ثم تغذيه الينابيع الأخرى الواقعة في الطرف الجنوبي لوادي جالود وأهمها عين جالود. ويدخل نهر جالود سهل بيسان إلى الشمال الغربي من مدينة بيسان على بُعد حوالي ٤ كم ثم يمر إلى الشمال قليلاً من بيسان حيث يصبح اتجاه سيره غربي – شرقي إلى أن ينتهي في نهر الأردن. انظر: عبيد: قصة مدينة بيسان، ص٤٢.

[١٥١] وتقع شرق مدينة جنين ، ترتفع عن سطح البحر ٣٢١٥ متراً . الدباغ ، بلادنا فلسطين ، ج٣ ، ق٢ ، ص ٢١٨ .

[١٥٢]ويقصد بالذراع هنا ذراع البنا أو الذراع المعمارية التي كانت تستخدم لقيام الأراضي وغيرها من العقارات وتساوي ٤٩سم. فالتر هنتس، المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري، ترجمة كامل العسلي، منشورات الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٧٠، ص.٩٠

[١٥٣]س ش٩، أواسط شعبان ١٢٥٣هـ/١٣ تشرين ثاني ١٨٣٧م، ص.٣٣٨

[١٥٤]س ش٩، رمضان ١٢٥٣هـ/كانون أول ١٨٣٧م، ص.٣٤٦

[١٥٥]أنظر نص وقفيته الثانية : س ش٩، ٤ ربيع الثاني ١٢٥٤هـ/٢٦ حزيران ١٨٣٨م، ص.٥٠

[١٥٦]س ش٩، ١٢ ربيع الأول ١٢٥٣هـ/١٥ حزيران ١٨٣٧م، ص.٢٩٥

[١٥٧]س ش٩، أواخر محرم ١٢٥٤هـ/٢٣ نيسان ١٨٣٨م، ص.٣٦٧

[١٥٨]س ش٩، ٧ محرم ١٢٥٣هـ/١٢ نيسان ١٨٣٧م، ص.٢٦٥

[١٥٩] وعلى الأرجح أن تكون هذه الوقفية قد صنفت في سجل آخر بطريق الخطأ، فقد لاحظنا خلال الدراسات التي قمنا بإعدادها بالاعتماد على سجلات محكمة نابلس الشرعية وجود الكثير من الحجج الشرعية المؤرخة في فترة معينة موجودة في سجلات مصنفة لفترة أخرى.

[١٦٠]أنظر نص الوقفية الرابعة: س ش١٠، ١٤ شعبان ١٢٥٥هـ/٢٢ تشرين أول ١٨٣٩م، ص.٣

[١٦١]س ش١١، أواخر ربيع الثاني ١٢٦٥هـ/٢٣ آذار ١٨٤٩م، ص.١٤٥

[١٦٢]أنظر نص الوقفية في س ش٩، غرة ربيع الأول ١٢٥٣هـ/٤ حزيران ١٨٣٧م، ص.٣١٢

[١٦٣]أنظر نص الوقفية في س ش١٠، ١٤ شعبان ١٢٥٥هـ/٢٢ تشرين أول ١٨٣٩م، ص.٣

[١٦٤]أنظر نص الوقفية : س ش٩، غرة ربيع الأول ١٢٥٣هـ/٤ حزيران ١٨٣٧م، ص.٣١٢

[١٦٥]أنظر نص الوقفية : س ش٩، ١٤ شعبان ١٢٥٥هـ/٢٢ تشرين أول ١٨٣٩م، ص.٣٠

[١٦٦]س ش٣١، ٣ ذو القعدة ١٣١١هـ/٧ أيار ١٨٩٤م، ص.٤٥

[١٦٧]- س ش٩، ١٥ محرم ١٢٥٢هـ/١ أيار ١٨٣٦م، ص.٢٧٣.
[١٦٨]- س ش٩، ١٥ ذو الحجة ١٢٥٢هـ/٢٢ آذار ١٨٣٧م، ص.٢٥٥
[١٦٩]- س ش٩، ١٢ ربيع الأول ١٢٥٣هـ/١٥ حزيران ١٨٣٧م، ص.٢٩٥
[١٧٠]- أنظر نص الوقفية: س ش٩، غرة ربيع الأول ١٢٥٣هـ/٤ حزيران ١٨٣٧ م، ص٣١١-٣١٢.
[١٧١]- س ش٩، ١٣ شوال ١٢٥٢هـ/٢٠ كانون ثاني ١٨٣٧م، ص.٢٣٣
[١٧٢]- أنظر نص الوقفية الأولى : س ش٩، غرة ربيع الثاني ١٢٥٣هـ/٤ تموز ١٨٣٧م، ص٣١١-٣١٢.
[١٧٣]- أنظر نص الوقفية الثانية : س ش٩، ١٤ ربيع الثاني ١٢٥٤هـ/٦ تموز ١٨٣٨م، ص.٥٠
[١٧٤]- س ش٢٩، ١١ ذو القعدة ١٢٥٢هـ/١٦ شباط ١٨٣٧م، ص.٢٤٠
[١٧٥]- س ش٩، ٦ ذو الحجة ١٢٥٢هـ/١٣ آذار ١٨٣٧م، ص.٢٥٠
[١٧٦]- س ش٩، ٦ ذو الحجة ١٢٥٢هـ/١٣ آذار ١٨٣٧م، ص٢٤٩. س ش٩، ١٣ شعبان ١٢٥٣هـ/١١ تشرين ثاني ١٨٣٧م، ص٣٣٧.
[١٧٧]- وتقع في الجهة الجنوبية الشرقية من المدينة ، عرفت بهذا الاسم نسبة لقيصر إذ كان فيها قصر لإبنة القيصر الروماني يوسنياس (٥٢٧-م٥٦٥) ثم صارت ملتقى للقوافل التجارية. انظر: التميمي والكاتب، ولاية بيروت،ج١، ص٨٦. النمر، تاريخ جبل نابلس، ج٢، ص٥٦٠. كلبونه، تاريخ مدينة نابلس، ص١٠٥.
[١٧٨]- وتقع في الجهة الشمالية الغربية في البلدة القديمة لمدينة نابلس بين جامع البيك شرقاً والنهاية الغربية للمدينة. صبري: المظاهر العمرانية، ص٨٦. عبد الله صالح كلبونة ،تاريخ مدينة نابلس، ١٩٩٢، ص١٠٥.
[١٧٩]- أنظر نص الوقفية الثانية في س ش٩، ١٤ ربيع الثاني ١٢٥٤هـ/٦ تموز ١٨٣٨م، ص.٥٠
[١٨٠]- س ش٩، أواخر ربيع الأول ١٢٥٤هـ/١١ تشرين ثاني ١٨٣٧م، ص.٣٨١
[١٨١]- أنظر نص الوقفية الثانية : س ش٩، ١٤ ربيع الثاني ١٢٥٤هـ/٦ تموز ١٨٣٨م، ص.٥٠
[١٨٢]- أنظر نص الوقفية الأولى : س ش٩، غرة ربيع الثاني ١٢٥٣هـ/٤ تموز ١٨٣٧م، ص.٣١١
[١٨٣]- أنظر نص الوقفية الأولى : س ش٩، غرة ربيع الثاني ١٢٥٣هـ/٤ تموز ١٨٣٧م، ص.٣١١
[١٨٤]- س ش٩، ١٣ جمادى الثانية ١٢٥٢هـ/١٤ أيلول ١٨٣٦م، ص.١٨٧
[١٨٥]- س ش٩، ١٣ جمادى الثانية ١٢٥٢هـ/١٤ أيلول ١٨٣٦م، ص١٨٦.
[١٨٦]- س ش٩، أواخر شعبان ١٢٥٢هـ/٨ كانون أول ١٨٣٦م، ص.٢٢٧
[١٨٧]- س ش٩، أواخر ذو القعدة ١٢٥٢هـ/٦ آذار ١٨٧٣م، ص ٢٣٨.
[١٨٨]- أنظر نص الوقفية الأولى: س ش٩، غرة ربيع الثاني ١٢٥٣هـ/٤ تموز ١٨٣٧م، ص٣١٢.
[١٨٩]- س ش٩، غرة صفر ١٢٥٣هـ/٦ أيار ١٨٣٧م، ص.٢٨٨
[١٩٠]- أنظر نص الوقفية الثانية : س ش٩، ١٤ ربيع الثاني ١٢٥٤هـ/٦ تموز ١٨٣٨م، ص.٥٠
[١٩١]- س ش٩، شوال ١٢٥٣هـ/كانون أول ١٨٣٧م، ص.٣٧٦
[١٩٢]- س ش٩، ١٢ صفر ١٢٥٤هـ/٦ أيار ١٨٣٨م، ص.٣٦٥
[١٩٣]- س ش٩، أواخر محرم ١٢٥٤هـ/٢٣ نيسان ١٨٣٨م، ص.٣٥٧
[١٩٤]- س ش٩، غرة صفر ١٢٥٤هـ/٢٥ نيسان ١٨٣٨م، ص٣٦٣-٣٦٤.

[١٩٥]س ش١٠، ١٧ ذو القعدة ١٢٥٥هـ/٢١ كانون ثاني ١٨٤٠م، ص.٧.

[١٩٦]س ش١٠، غرة ذو القعدة ١٢٥٥هـ/٥ كانون ثاني ١٨٤٠م، ص.٧.

[١٩٧]س ش١٦، ٧ جمادى الأولى ١٢٨٧هـ/٤ آب ١٨٧٠م، ص.٢٩٩.

[١٩٨]س ش٢١، غرة جمادى الأولى ١٢٩٥هـ/٢ أيار ١٨٧٨م، ص.٥٢.

[١٩٩]س ش١٦، ٥ ذو القعدة ١٢٨٦هـ/٥ شباط ١٨٧٠م، ص.١٣٦.

[٢٠٠]س ش٢٥، أوائل ربيع الأول ١٣٠٢هـ/١٨ كانون أول ١٨٨٤م، ص.٢٥٥.

[٢٠١]س ش١٤، ٢٧ ذو القعدة ١٢٨٣هـ/١ نيسان ١٨٦٧م، ص.٢٢٢.

[٢٠٢]س ش٨، جمادى الأولى ١٢٤٢هـ/كانون أول ١٨٢٦هـ/ص.٣٣٠.

[٢٠٣]س ش٢٥، ٢٧ محرم ١٣٠٢هـ/١٥ تشرين ثاني ١٨٨٤م، ص.٢٣٢.

[٢٠٤]س ش١٢، ٩ ذو القعدة ١٢٧٤م، ص٢٠ حزيران ١٨٥٨م، ص.٢١١.

[٢٠٥]س ش١٧، ٨ ربيع الثاني ١٢٩٠هـ/٤ حزيران ١٨٧٣م، ص.٦٢٠.

[٢٠٦]س ش١٢، ٩ ذو القعدة ١٢٧٤م، ص٢٠ حزيران ١٨٥٨م، ص.٢١١.

[٢٠٧]س ش١٧، ٨ ربيع الثاني ١٢٩٠هـ/٤ حزيران ١٨٧٣م، ص.٦٢٠.

[٢٠٨]س ش١٠، غرة شعبان ١٢٦٢هـ/١٥ تموز ١٨٤٦م، ص.٢٣٤.

[٢٠٩]س ش٩، أواخر شعبان ١٢٥٢هـ/٨ كانون أول ١٨٣٦م، ص٢٢٤. س ش١٦، ١١ رجب ١٢٨٦هـ/١٦ تشرين أول ١٨٦٩م.

[٢١٠]س ش١٢، ١٥ شعبان ١٢٧٦هـ/٧ آذار ١٨٦٠م، ص٣٢٢. س ش١٧، ٢ جمادى الأولى ١٢٨٨هـ/١٩ تموز ١٨٧١م، ص٢١٧. س ش٢٥، ٢٧ محرم ١٣٠٢هـ/١٥ تشرين ثاني ١٨٨٤م، ص.٢٣١.

[٢١١]أنظر الوقفية : س ش٩، غرة ربيع الثاني ١٢٥٢هـ/١٥ تموز ١٨٣٦م، ص.٣١٢.

[٢١٢]س ش٩، ٢ ذو الحجة ١٢٥٢هـ/٩ آذار ١٨٣٧م، ص٢٦٢.

[٢١٣]س ش٩، ١٧ شعبان ١٢٥٢هـ/٢٦ تشرين ثاني ١٨٣٦م، ص٢٢٠. س ش٩، ٢٢ شعبان ١٢٥٢هـ/١ كانون أول ١٨٣٦م، ص٢٢٤.

[٢١٤]س ش٩، ٢٢ شعبان ١٢٥٢هـ/١ كانون أول ١٨٣٦م، ص٢٢٤.

[٢١٥]س ش٩، ١٧ شعبان ١٢٥٢هـ/٢٦ تشرين ثاني ١٨٣٦م، ص٢٢٠.

[٢١٦]أنظر نص الوقفية الأولى: س ش٩، غرة ربيع الثاني ١٢٥٣هـ/٤ تموز ١٨٣٧م، ص٣١٢.

قائمة المصادر والمراجع

١.إبراهيم العورة، تاريخ ولاية سليمان باشا العادل، مطبعة دير المخلص، صيدا، ١٩٣٦.

٢.إحسان النمر، تاريخ جبل نابلس والبلقاء: الجزء الأول، حوادث عهد الإقطاع، مطبعة ابن زيدون، دمشق، ١٩٣٨.

٣.احمد محمد الجمل، دور نظام الوقف الإسلامي في التنمية المعاصرة، دار السلام للطباعة والنشر القاهرة ٢٠٠٦.

٤.أسد رستم، الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي، منشورات المكتبة البوليسية، بيروت، ١٩٨٧.

٥.أمجد سامي عليوي، ينابيع نابلس شريان حياة عبر التاريخ، دار المياه والبيئة، رام الله، ٢٠١٥.
٦.أمين أبو بكر، ملكية آل عبد الهادي في فلسطين ١٨٠٤-١٩٦٧، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، م٢٠، ع٢، ٢٠٠٦.
٧.إيرج بروشاني، المفردة "بازار"، ضمن كتاب: البازار السوق في التراث الإسلامي، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، ٢٠١٢.
٨.بطرس البستاني، محيط المحيط، مكتبة لبنان، بيروت، د.ت.
٩.جميل نعيسة، مجتمع مدينة دمشق ١٧٧٢-١٨٤٠، دار طلاس للنشر، دمشق، ١٩٨٩.
١٠.حسين لوباني، معجم أسماء المدن والقرى الفلسطينية، مكتبة لبنان، بيروت، ٢٠٠٦.
١١.. خليل إبراهيم حسونه ، التراث الشعبي الفلسطيني: ملامح وأبعاد، مكتبة اليازجي، غزة ، ٢٠٠٦ .
١٢.خليل الساحلي، النقود في البلاد العربية في العهد العثماني، مجلة كلية الآداب، الجامعة الأردنية، م٢، أيار ١٩٧١.
١٣.خيرية رضوان يحيى، انعكاس الحالة المادية والاجتماعية على الأحياء السكنية في مدينة نابلس، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، ٢٠٠١ .
١٤.زهير عبد اللطيف غنايم، لواء عكا في عهد التنظيمات العثمانية ١٨٦٤-١٩١٨، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٩ .
١٥.سجلات محكمة نابلس الشرعية، سجل ٨، سجل٩، سجل ١٠، سجل ١١، سجل ١٢، سجل ١٤، سجل ١٦، سجل ١٧، سجل ٢١، سجل ٢٥، سجل ٢٩، سجل ٣١.
١٦.سليم رستم باز اللبناني، شرح المجلة، مجلدان، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
١٧.قسطندي نقولا أبو حمود ، معجم المواقع الجغرافية في فلسطين، القدس: جمعية الدراسات العربية، ١٩٨٤ .
١٨.عادل مناع، أعلام فلسطين في العهد العثماني ١٨٠٠-١٩١٨، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٥.
١٩.عارف العارف ، المفصل في تاريخ القدس، مطبعة المعارف، القدس، ١٩٦٠.
٢٠.عبد الجليل عبد الرحمن عشوب، كتاب الوقف، دار الآفاق العربية، القاهرة، ٢٠٠٠.
٢١.عبد الكريم رافق، بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام في العصر الحديث، دمشق، ١٩٨٥م.
٢٢.عبد الله صالح كلبونة، تاريخ مدينة نابلس، د.ن، نابلس ١٩٩٢.
٢٣.عبلة سعيد المهتدي، سجل محكمة القدس الشرعية رقم ٣٨٩ – فهرسة تحليلية، مركز الوثائق والمخطوطات في الجامعة الأردنية، عمان، ٢٠٠٧.
٢٤.علي حيدر، درر الحكام شرح مجلة الأحكام، تعريب فهمي الحسيني، دار عالم الكتب، الرياض.
٢٥.علي بن سليمان المرداوي، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، تحقيق محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، د.م، ١٩٥٦ .
٢٦.عمر حمدان، العمارة الشعبية في فلسطين، جمعية إنعاش الأسرة، البيرة، ١٩٩٠.

٢٧.عكرمة سعيد صبري، الوقف الإسلامي بين النظرية والتطبيق، دار النفائس، عمان، ٢٠١١.
٢٨.فيصل دراج، آل عبد الهادي في تاريخ فلسطين: أقدار وطن ومآل نخبة وطنية، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٨.
٢٩.لطيفة محمد سالم، الحكم المصري في الشام ١٨٣١–١٨٤١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٠.
٣٠.مالك المصري، نابلسيات – من بواكير الذكريات والوجود والصور الشعبية. نابلس.د.ن.١٩٩٧ .
٣١. محمد أبو زهرة، محاضرات في الوقف، د.م، دار الفكر العربي، د.م، ١٩٧١.
٣٢.محمد بن أحمد بن صالح الصالح، الوقف في الشريعة الإسلامية وأثره في تنمية المجتمع، د.ن، الرياض، ٢٠٠١.
٣٣.محمد ماجد الحزماوي، التاريخ الاجتماعي للقدس العثمانية ١٧٠٠–١٩٠٠، مكتبة دجلة للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠٢٠.
٣٤.محمد ماجد الحزماوي ، التاريخ الاقتصادي للقدس العثمانية ١٧٠٠–١٩٠٠ ، مكتبة دجلة للنشر والتوزيع ، بغداد ، ٢٠٢٠ .
٣٥.محمد توفيق السهلي، موسوعة المصطلحات والتعبيرات الشعبية الفلسطينية، مركز جنين للدراسات الاستراتيجية، عمان، ٢٠٠١.
٣٦.محمد سالم الطراونة، قضاء يافا في العهد العثماني: دراسة إدارية اقتصادية اجتماعية ١٨٦٤–١٩١٤، وزارة الثقافة، عمان، ٢٠٠٠ .
٣٧.محمد محمد أمين وليلى علي إبراهيم، المصطلحات المعمارية في الوثائق المملوكية، دار النشر بالجامعة الأمريكية، القاهرة، ١٩٩٠.
٣٨.محمد هاشم غوشه، حارة السعدية في القدس، رام الله: مطبعة بيت المقدس، ١٩٩٩ .
٣٩.مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين، ١٠ أجزاء، دار الهدى، كفر قرع، ١٩٩١.
٤٠.الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، ستة أجزاء، هيئة الموسوعة الفلسطينية، ١٩٨٤ ، دمشق ،
٤١.. يوسف عبيد: قصة مدينة بيسان، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دائرة الثقافة في منظمة التحرير الفلسطينية، د.ت .

List of Sources and References:

1-Ibrahim Al-Awrah, History of the Wilayat of Suleiman Pasha Al-Adel, Deir Al-Mukhles Press, Sidon, 1936.
2- Ihsan al-Nimr, History of Mount Nablus and Balqa: Part One, Incidents of the Feudal Era, Ibn Zaydoun Press, Damascus, 1938.
3- Ahmed Mohamed El-Gamal, The Role of the Islamic Waqf System in Contemporary Development, Dar Al-Salam for Printing and Publishing, Cairo, 2006.
4-Asad Rostom, The Arab Origins of the History of Syria during the Era of Muhammad Ali, Police Library Publications, Beirut, 1987.
5- Amjad Sami Aliwi, Nablus Springs are a Lifeline throughout History, Water and Environment House, Ramallah, 2015.
6-Amin Abu Bakr, The Ownership of the Abdul Hadi Family in Palestine 1804-1967, An-Najah University Journal for Research (Humanities), vol. 20, p. 2, 2006.
7- Iraj Brushani, the word "bazaar", in the book: The Bazaar of the Market in the Islamic Heritage, Civilization Center for the Development of Islamic Thought, Beirut, 2012.

8-Boutros Boustani, Ocean Ocean, Lebanon library, Beirut,N.D.
9- Jamil Naissa, Damascus City Society 1772-1840, Dar Tlass Publishing, Damascus, 1989.
10- Hussein Loubani, Dictionary of the Names of Palestinian Cities and Villages, Lebanon library, Beirut, 2006.
11-Khalil Ibrahim Hassouna, Palestinian Folklore: Features and Dimensions, Al-Yaziji Library, Gaza, 2006.
12- Khalil Al-Sahili, Money in the Arab Countries in the Ottoman Era, Journal of the Faculty of Arts, University of Jordan, vol. 2, May 1971. 13-Khairia Radwan Yahya, The Reflection of the Material and Social Situation on Residential Neighborhoods in Nablus City, Unpublished Master's Thesis, An-Najah National University, Nablus, 2001..
14-Nablus Sharia Court Records, Record 8, Record 9, Record 10, Record 11, Record 12, Record 14, Record 16, Record 17, Record 21, Record 25, Record 29, Record 31.
15-Zuhair Abdel Latif Ghanayem, Akka District in the Era of the Ottoman Tanzimat 1864-1918, Beirut: Institute for Palestine Studies, 1999.
16- Salim Rustom Baz Lebanese, Explanation of the magazine, two volumes, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut, D.T.
17- Standi Nicolas Abu Hammoud, Dictionary of Geographical Locations in Palestine, Jerusalem: Arab Studies Association, 1984.
18-Adel Manna, Notables of Palestine in the Ottoman Era 1800-1918, Institute for Palestine Studies, Beirut, 1995.
19- Aref Al-Arif, The Detailed History of Jerusalem, Al-Maaref Press, Jerusalem, 1960.
20- Abdel Jalil Abdel Rahman Ashoub, Kitab al-Waqf, Dar al-Afaq al-Arabiya, Cairo, 2000.
21- Abdul Karim Rafiq, Researches in the Economic and Social History of the Levant in the Modern Era, Damascus, 1985.
22- Abdullah Saleh Kalbouna, History of Nablus City, Nablus, 1992.
23- Abla Saeed Al-Muhtadi, Al-Quds Sharia Court Record No. 389 - Analytical Indexing, Documents and Manuscripts Center at the University of Jordan, Amman, 2007.
24-Ali Haidar, Durar Al-Hakam Explanation of the Journal of Judgments, translation by Fahmi Al-Husseini, Dar Alam Al-Kutub, Riyad
25-Ali bin Suleiman Al-Mardawi, Fairness in Knowing the Most Correct of the Dispute, investigated by Muhammad Hamid Al-Fiqi, Al-Sunnah Al-Muhammadiyah Press, D.M., 1956.
26- Omar Hamdan, Folk Architecture in Palestine, Family Recovery Association, Al-Bireh, 1990.
27- Ikrima Saeed Sabri, Islamic Endowment between Theory and Practice, Dar Al-Nafais, Amman, 2011.
28- Faisal Darrag, Al Abdul Hadi in the History of Palestine: The Fates of a Homeland and the Fate of a National Elite, Al-Ahlia for Publishing and Distribution, Amman, 2018.
29- Latifa Muhammad Salem, Egyptian rule in the Levant 1831-1841, Madbouly Library, Cairo, 10. 30.
30- Malik al-Masri, Nabulsiyat – from the early memories, existence and popular images. Nablus, 1997.
31-Muhammad Abu Zahra, Lectures on Waqf, D.M., Dar Al-Fikr Al-Arabi, 1971.
32- Muhammad bin Ahmed bin Saleh Al-Saleh, Endowment in Islamic Sharia and its Impact on Community Development, DN, Riyadh, 2001. 33-Muhammad Majid Al-Hizmawi, The Social History of Ottoman Jerusalem 1700-1900, Dijlah Library for Printing, Publishing and Distribution, Baghdad, 2020.

34- Muhammad Majid Al-Hizmawi, Economic History of Ottoman Jerusalem 1700-1900, Dijlah Library for Publishing and Distribution, Baghdad, 2020
35-Muhammad Tawfiq Al-Sahli, Encyclopedia of Palestinian Popular Terms and Expressions, Jenin Center for Strategic Studies, Amman, 2001.
36- Muhammad Salem Al-Tarawneh, Jaffa District in the Ottoman Era: An Administrative Economic and Social Study 1864-1914, Ministry of Culture, Amman, 2000.
37- Muhammad Muhammad Amin and Laila Ali Ibrahim, Architectural Terminology in Mamluk Documents, American University Press, Cairo, 1990.
38- Muhammad Hashem Ghosheh, Al-Saadia Quarter in Jerusalem, Ramallah: Jerusalem Press, 1999.
39- Mustafa Murad Al-Dabbagh, Baladna Palestine, 10 volumes, Dar Al-Huda, Kafr Qara, 1991.
40- The Palestinian Encyclopedia, General Section, Six Volumes, Palestinian Encyclopedia Authority, , Damascus,1984.
41-Youssef Obeid: The Story of the City of Besan , Arab League Educational, Cultural and Scientific Organization, Department of Culture of the Palestine Liberation Organization, N.D...